



١١٤
العدد

مجلة أسبوعية تحليلية



أياد الإمارة
أستاذ جامعي، كاتب ومحلل



أسعد عبدالله عبدعلي
كاتب وباحث عراقي



علي تركي خريبط الفوازي
باحث وكاتب سياسي



عقيل جبر علي
دكتوراه علوم مالية ومصرفية



هيثم أياد إبراهيم
كاتب متخصص في العلوم السياسية



ناجي الغزي
باحث سياسي واقتصادي



أ.د ضياء واجد المهندس
رئيس مجلس الخبراء العراقي



رياض جبار العيداني
باحث اقتصادي



عمر حلمي التغال
كاتب وباحث سياسي



رياض الفرطوشي
صحفي وإعلامي عراقي



حسين مرتضي
إعلامي لبناني



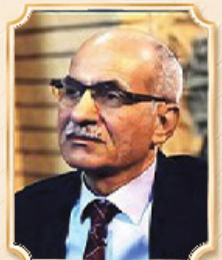
صادق سعدون البهادلي
كاتب مقالات إسلامية في الصحف العراقية



السيد هاشم أمير الهاشمي
باحثاً في شؤون الفكر الإسلامي



د بلال الخليفة
كاتب وباحث في الطاقة والاقتصاد



د. محمود الهاشمي
كاتب وباحث بالشأن السياسي



إياد الإمارة

لن يُحترم الشيعة في العراق إلا بقوتهم

أسعد عبدالله عبدعلي

حين يُحاصر الخوف خطى الفتيات: ثورة ضمير بوجه التحرش

علي تركي خريبط الفوزي

كيف انهارت الإمبراطورية الأمريكية على يد ترامب (التحالفات، الاقتصاد
حرب إيران، وتصدع القطب الأوحـد

عقيل جبر علي

هل أصبح الاقتصاد العراقي كلفه مقبولة في صراع واشنطن وطهران؟ قراءة
في تداعيات أزمة هرمز

هيثم اياد إبراهيم

الاقتصاد العراقي ما بين التحديات والفرص

ناجي الغزي

كيف يتعامل العراق مع المنطق الأمريكي؟

أ.د ضياء واجد المهندس

تداعيات الحرب الأمريكية - الإيرانية على العراق: قراءة سياسية واقتصادية
 واجتماعية وبيئية

رياض جبار العيداني

المنظومة الوطنية المتكاملة للطاقة والمياه والصناعة والاقتصاد الدائري حتى
عام ٢٠٥٠

عمر حلمي الغول

ذكرى قائد ثوري مؤسس

رياض الفرطوسي

صراع وراثة العرش

حسين مرتضي

”بوارجكم ستشتعل: الاستراتيجية الإيرانية الجديدة ورسائل “ساعة الصفر

صادق سعدون البهادلي

عصي على ظهور اسرى حرب الخليج الثانية الابطال دموع في عيون الوطن

السيد هاشم أمير الهاشمي

فلسفة (الغبية) وسيكولوجيا العقل المستقل

د بلال الخليفة

(الاقتصاد الامريكي... دراسة في واقعها الحالي ١)

د. محمود الهاشمي

بعد حرب الثلاثة اعوام بالمنطقة : مامصير العرب ؟





لن يُحترم الشيعة في العراق إلا بقوتهم



إياد الإمارة

القوة ليست اعتداءً على أحد، بل ضمان لحقوقنا ومكانتنا وكرامتنا

معنى القوة المطلوبة لشعبة العراق

- قوة تحمي الحقوق من أُنانية الآخرين.
- تمكننا من العيش بكرامة وندية.
- لا تستجدي الإحترام بل تنبيهه.



القوة تحفظ
الحقوق
وتصنع
الكرامة

لماذا تحتاج إلى القوة؟

- المصالحات لا تحمي الحقوق.
- الخطابات العاطفية لا تحفظ المكانة.
- التاريخ لا يمنح حصانة أبدية.
- المصالح تتغير وموازين القوى تتبدل.
- من يفقد القوة يصبح رهينة لقرارات الآخرين.

أعمدة قوة شيعة العراق



العلم
وبناء الإنسان



الاقتصاد
المتين



الجيش والأمن
الوطني



القانون
وسادة النظام



الإدارة
الكفؤة



وحدة الصف
والوعي الوطني



رؤية سياسية
واعية وكفؤة

مخاطر الضعف والانقسام



انقسام داخلي
يضعف الموقف

فساد بعض
النخب

تحويل الجمهور
إلى أداة للتأجيج

استجداء الآخرين
وفقدان الكرامة

القوة الحقيقية = قوة الدولة الوطنية



دولة قوية
ومحكمة

مواطنة عادلة

مؤسسات
راسخة

قرار سياسي

عراق قوي
يحمي الجميع

القوة

مقابل

الضعف

- ✓ الندية والكرامة
- ✓ الأمن والاستقرار
- ✓ مؤسسات قوية
- ✓ الاعتماد على الذات
- ✓ التأثير وصنع الحقوق

VS

- ✗ الخوف والاسترضاء
- ✗ الاحتياج والتبعية
- ✗ ضعف المؤسسات
- ✗ الارتهاق على الآخرين
- ✗ إهدار الحقوق

ماذا تحقق القوة؟



سلام
مبني بالقوة

تعايش
قائم على الندية

حقوق
مصونة بالقانون

مكانة
احترام دائم

ارتبطوا أو حلّقوا ، اصلحوا فيكم، قوّوا دولتكم؛

احموا حقوقكم، وكونوا عراقيين أقوياء

لا يطالبون أحداً، ولا يسمحون لأحد بأن يظلمهم.



” القوة التي لا تحمي العدالة تتحول إلى ظلم
والعدالة التي لا تحميها القوة تتحول إلى أمنية.



لن يُحترم الشيعة في العراق إلا بقوتهم

إياد الإمارة

لا تكفي النوايا الحسنة لصناعة مكانة سياسية، ولا تحفظ المجاملات وحدها حقوق أي جماعة إذا كانت تفتقر إلى عناصر القوة التي تجعل الآخرين يحسبون حساب مصالحها ووجودها. ومن هنا تبرز فكرة أساسية ينبغي تناولها بهدوء ومسؤولية: إن قوة شيعة العراق لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها مشروع غلبة على الآخرين، بل بوصفها جزءاً من قوة العراق نفسه، ومن قدرة الدولة على حماية الحقوق والكرامة وضمان المشاركة العادلة لجميع مواطنيها. فالخطابات العاطفية، والاسترضاء المستمر، والمبالغة في تقديم التنازلات، لا يمكن أن تكون بديلاً عن بناء مؤسسات راسخة واقتصاد قوي وقرار سياسي مستقل. كما أن التاريخ، مهما كان ثقيلاً بالتضحيات والمظالمات، لا يمنح أي جماعة حصانة دائمة إذا لم تعرف كيف تدير حاضرها وتحمي موقعها داخل الدولة.

ما القوة المطلوبة؟

القوة المقصودة هنا ليست قوة الاعتداء أو فرض الإرادة على الآخرين، بل قوة المؤسسات والقانون والاقتصاد والعلم والوعي السياسي. وهي أن يمتلك العراق دولة قادرة على حماية جميع أبنائه، وأن يكون للشيعة، باعتبارهم مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع العراقي، حضور فاعل داخل دولة قوية لا داخل جماعة تبحث عن حماية خارج مؤسساتها. وتجسد هذه القوة في جيش وطني مهني، وأجهزة أمنية خاضعة للدستور، وقضاء مستقل، واقتصاد منتج، ونظام تعليمي قادر على صناعة الكفاءات، وإدارة عامة تعرف كيف تحول الموارد إلى تنمية وفرص عمل. فالحقوق التي لا تحميها مؤسسات قوية تبقى عرضة للمساومة، أما حين تكون الدولة حاضرة يصبح الدفاع عن الحقوق جزءاً من النظام العام لا رهناً بموازين القوة بين الجماعات.

القوة في بناء الإنسان والدولة

إذا أراد شيعة العراق حماية مكانتهم، فإن الطريق لا يمر عبر كثرة الشعارات أو المؤتمرات أو الخطابات، ولا عبر الانغلاق أو الخصومة مع المحيط العربي والإقليمي. الطريق الحقيقي يمر عبر بناء الإنسان والدولة معاً. القوة تكون في الجامعات التي تنتج علماء، وفي الاقتصاد الذي يخلق فرصاً، وفي الإدارة التي تحارب الفساد، وفي القضاء الذي يساوي بين المواطنين، وفي المؤسسة العسكرية التي تحتكر السلاح وتحمي الحدود، وفي نخب سياسية تعرف أن المنصب مسؤولية لا امتياز. كما أن القوة تظهر في القدرة على إنتاج قيادات جديدة تمتلك الكفاءة والنزاهة، ولا تجعل جمهورها مجرد خزان انتخابي يُستدعى في موسم الانتخابات ثم يُهمل بعد ذلك. فلا يمكن لمجتمع أن يكون قوياً إذا انشغلت نخبه بالمكاسب الصغيرة، بينما تُتخذ القرارات الكبرى

من دون رؤية مشتركة. ولا يمكن أن تكون هناك مكانة حقيقية إذا تحولت السياسة إلى صراع على المناصب بدل أن تكون مشروعاً لبناء الدولة.

خطر الانقسام الداخلي

من أخطر مصادر الضعف بالنسبة إلى شيعة العراق الانقسام الداخلي، ولا سيما عندما يتحول الاختلاف السياسي إلى صراع دائم يستهلك المجتمع ويضعف الدولة. فالخصم الخارجي لا يحتاج إلى جهد كبير إذا كانت النخب المحلية تتنازع على المصالح وتستخدم الجمهور في صراعاتها. ومن هنا فإن إصلاح البيت السياسي الداخلي يسبق المطالبة باحترام الآخرين. وهذا الإصلاح يبدأ بحاسبة الفاسد، ودعم الكفوء، وتجديد النخب، ورفض استخدام الدين أو المذهب غطاءً للمصالح الشخصية. كما يبدأ بإعادة تعريف مفهوم التمثيل السياسي؛ فليس كل من يتحدث باسم الشيعة يمثل مصالحهم، وليس كل من يرفع شعاراً كبيراً يقدم خدمة حقيقية للناس. المعيار يجب أن يكون ما يقدمه المسؤول من دولة وخدمات واستقرار وعدالة، لا ما يرفعه من شعارات.

مشروع قوة وطنية لا انغلاق طائفي

إن شيعة العراق بحاجة إلى مشروع قوة وطنية، لا إلى مشروع انغلاق طائفي. فالقوة التي تحميهم فعلاً هي الدولة التي تحمي جميع العراقيين، وتمنح عودة الاستبداد، وتضمن التعدد، وتضمن المواطنة العادلة، وتمنع في الوقت نفسه تحويل مؤسسات الدولة إلى غنائم حزبية أو عائلية. ولا يوجد تناقض بين التمسك بالهوية المذهبية وبين الانتماء الوطني، ما دام الأول لا يتحول إلى أداة لإقصاء الآخرين. ويمكن للشيعة أن يكون متمسكاً بحقوقه وفي الوقت نفسه شريكاً وطنياً يحترم السنة والكرد والمسيحيين وسائر مكونات المجتمع. بل إن الدولة الوطنية القوية هي الضمان الأفضل للشيعة ولغيرهم، لأنها تجعل الحقوق محمية بالقانون، لا مرتبطة بقوة هذا الطرف أو ضعف ذاك.

الانفتاح لا يعني التنازل

من الضروري أيضاً الفصل بين الانفتاح السياسي وبين التنازل عن الحقوق. فبناء علاقات مع السعودية أو تركيا أو قطر أو الولايات المتحدة أو غيرها ليس مشكلة بحد ذاته، بل قد يكون جزءاً من سياسة خارجية ناضجة إذا قام على الندية والمصلحة الوطنية. المشكلة تبدأ عندما تتحول العلاقة الخارجية إلى تبعية، أو عندما تقدم تنازلات تمس القرار الوطني أو الحقوق المشروعة مقابل مكاسب سياسية مؤقتة. فالحوار لا يعني الضعف، والانفتاح لا يعني التفريط، واحترام الآخرين لا يعني قبول انتقاصهم من موقعك. والسياسة الناجحة هي التي تبني الجسور من دون أن تتخلى عن مصالحها الأساسية.

القوة تبدأ من الداخل

لا يستطيع أي مجتمع أن يطالب الآخرين باحترامه إذا لم يحترم مؤسساته ولم يحاسب من يسيء إليه من داخله. ولهذا فإن التحدي الأكبر أمام شيعة العراق ليس الخوف من الآخرين بقدر ما هو الخوف من نتائج الانقسام والفساد وسوء الإدارة. إن مجتمعاً يمتلك عدداً كبيراً من المسؤولين لكنه يعاني ضعف الخدمات البطالة والفساد لا يستطيع اعتبار التمثيل العددي دليلاً كافياً على القوة. فالقوة تقاس بما تنتجه السلطة من مؤسسات وعدالة وتنمية، لا بعدد المواقع التي يشغلها أتباع هذا المكون أو ذاك. ومن هنا فإن إصلاح الإدارة والاقتصاد والتعليم والقضاء لا يمثل ملفاً تقنياً فحسب، بل هو جزء من بناء القوة الاجتماعية والسياسية طويلة المدى.

الحقوق لا تحتاج إلى ظلم الآخرين

ينبغي أن تكون الرسالة واضحة: المطلوب قوة تحمي الحقوق، لا قوة تسلب حقوق الآخرين. فكل مشروع يتحول إلى ظلم يفقد شرعيته، وكل جماعة تسعى إلى حماية نفسها عبر إضعاف بقية المجتمع تزرع أسباب صراع جديد. إن القوة العادلة هي قوة دولة وقانون ووعي واقتصاد، وهي القوة التي تجعل صاحبها أكثر قدرة على التسامح والحوار لأنه لا يدخل التفاوض من موقع الخوف، بل من موقع الثقة. وعندما تكون الحقوق محفوظة بالقانون، يصبح الحوار أسهل، والتعايش أكثر استقراراً، وتقل الحاجة إلى الخطابات المتشنجة أو الاستقواء بالخارج.

الخاتمة

إن أهم ما يحتاج إليه شيعة العراق اليوم هو الانتقال من التفكير في حماية الجماعة إلى التفكير في بناء الدولة التي تحمي الجميع. فالمكانة لا تُصنع بالمأزح وحده، ولا بالمظلومية، ولا بكثرة الشعارات، وإنما بالعلم والاقتصاد والقانون والمؤسسات والنزاهة ووحدة الموقف في القضايا الكبرى. ولا ينبغي أن تقوم القوة على الخوف من المحيط أو الخصومة معه، بل على قدرة العراق على أن يكون دولة مستقلة وقوية وعادلة. فاحترام الآخرين لا يُستجدي، والمكانة لا تُمنح مجاناً، بل تُبنى عبر العمل والوعي وحسن إدارة المصالح. ولهذا فإن الطريق الأجدى هو: إصلاح البيت السياسي، محاسبة الفاسد، اختيار الكفوء، تقوية الدولة، حماية الحقوق، والانفتاح على الجميع من موقع الندية. فالقوة التي لا تحمي العدالة تتحول إلى ظلم، والعدالة التي لا تسندها مؤسسات قوية تبقى مجرد أمنية. أما الدولة القوية العادلة، فهي الضمانة الحقيقية لشيعة العراق ولسائر العراقيين معاً.



حين يُحاصر الخوف خطى الفتيات

ثورة ضمير بوجه التحرش



أسعد عبدالله عبدعلي

الشارع لم يعد آمناً

التحرش ليس تصرفاً عابراً... بل جريمة تهدم كرامة الإنسان وتقتل شعور الأمان



انهيار الردع القانوني



تراجع القيم والتربية



أزمات اقتصادية ونفسية



ما الذي أشعل فتيل هذا السعار؟

غياب الردع القانوني الفعال
قوانين غائبة أو هشة وعقوبات غير رادعة تمنح المتحرش أماناً.



التفسيخ الأخلاقي والتربية
تآكل القيم وضعف المراقبة الأسرية وثقافة التقاخر بالانحلال.



البطالة والانسداد النفسي
إجباط مزمن وانسداد أفاق يحول إلى عدوانية وتفريغ مشوه للطاقة.



لوم الضحية لا الجاني
إلقاء اللوم على الضحية وحماية المعتدي تمنع الضحايا من الشكوى.



تحليل نفسي للمتحرش



شعور عميق بالنقص وهيمنة وهمية.

تفريغ شحنات عدوانية واستمداً متعة من إرباك الضحية.

إدمان سلوكي وتكرار الفعل بلا رادع.

تبدل عاطفي وتبريرات واهية تسقط المسؤولية الأخلاقية.

الأزمة النفسية للضحية



صدمة وإنكار في البداية.

خوف دائم وفقدان الإحساس بالأمان.

خزي وذنب غير مستحق بفعل اللوم المجتمعي.

عزلة وانكفاء على الذات.

قلق مزمن وكوابيس وتآكل الثقة بالنفس والآخرين.

أرقام ودلالات من واقع الأزمة

80% من الفتيات يشعرن بعدم الأمان في الأماكن العامة (تقديرات محلية)

71% من حالات التحرش لا تبلغ رسمياً بسبب الخوف والوصمة المجتمعية (منظمات المجتمع المدني)

62% من الفتيات يغيرن مساراتهن أو أوقات خروجهن لتجنب خطر التحرش

ضعف تطبيق القانون وانخفاض العقوبات يشجع الإفلات من العقاب

ازدياد حالات التحرش بنسبة 30% خلال آخر ثلاث سنوات (تقديري)

طوق النجاة: كيف نوقف هذا النزيف؟



سلسلة الأثر السلبي للتحرش على المجتمع



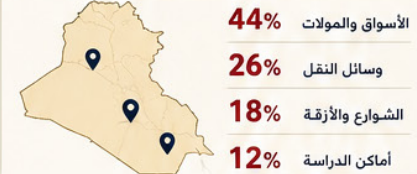
رسالة أخيرة

للحماية بنات العراق ليست خياراً، بل واجب وطني وأخلاقي وإنساني. الشارع لنا جميعاً... فلنسترد من الخوف والعبث.

النتيجة المنشودة

✓ شارع آمن للجميع بلا خوف ولا تهديد
✓ مجتمع يحترم المرأة والإنسان
✓ قانون رادع يطوي صفحة الإفلات من العقاب
✓ بناء وطن قوي بقيمه وضمائره أبنائه

أين يحدث التحرش أكثر؟



أكثر الفئات العمرية للضحايا



حين يُحاصر الخوف خطى الفتيات: ثورة ضمير بوجه التحرش

أسعد عبدالله عبدعلي

المتحرش ومسؤولية الاختيار

من الخطأ تفسير جميع المتحرشين بتشخيص نفسي واحد أو وصفهم باضطراب محدد؛ فالسلوك قد يصدر عن أشخاص ذوي خلفيات ودوافع مختلفة. لكن القاسم المشترك هو تجاوز حدود الآخر واتخاذ قرار بالتصرف بطريقة مهينة أو مخيفة أو قسرية. وقد يرتبط التحرش لدى بعض الأشخاص بالرغبة في فرض السيطرة أو استعراض القوة أو اختبار غياب العقوبة، وقد يرتبط لدى آخرين بثقافة اجتماعية متساهلة مع الإيذاء اللفظي والجسدي، لكن أياً تكن الدوافع، فإنها لا تلغي مسؤولية الفاعل عن اختياره. والأخطر أن تكرار السلوك من دون ردع قد يحوله إلى غمط طبيعي في نظر صاحبه، خصوصاً إذا وجد من يضحك على فعله أو يبرره أو يلوم الضحية بدلاً منه. ولهذا فإن مقاومة التحرش لا تبدأ فقط من الشرطة والمحاكم، بل أيضاً من المجتمع الذي يرفض التطبيع معه ويواجهه بوضوح.

الأثار النفسية والاجتماعية على الضحية

تختلف استجابة الضحايا للتحرش من شخص إلى آخر، ولا يمكن افتراض أن كل فتاة ستعيش الأعراض نفسها. ومع ذلك، قد يترك التحرش آثاراً نفسية مؤلمة، منها الخوف والقلق وفقدان الإحساس بالأمان وتجنب بعض الأماكن أو طرق التنقل. وقد تشعر الضحية بالغضب أو الإهانة أو الخجل، رغم أنها لم ترتكب أي خطأ. وتزداد المعاناة عندما تخشى أن تلام أو لا يُصدق كلامها. وفي بعض الحالات يمكن أن يمتد أثر التجربة إلى الثقة بالآخرين، أو الرغبة في الخروج من المنزل، أو التركيز في الدراسة والعمل. ولهذا فإن حماية الضحية لا تعني فقط ملاحقة المعتدي، بل أيضاً توفير بيئة تسمح لها بالكلام من دون إذلال أو تشهير، والحصول على الدعم القانوني والنفس والاجتماعي عند الحاجة. فالهدف هو أن تستعيد إحساسها بالأمان والقدرة على الحركة الطبيعية، لا أن تتحول هي إلى الطرف الذي يدفع ثمن الجريمة مرتين.

كيف نوقف هذا النزيف؟

مواجهة التحرش تحتاج إلى منظومة متكاملة، لا إلى حملة مؤقتة أو رد فعل بعد حادثة مؤثرة للرأي العام. وتبدأ هذه المنظومة بقواعد قانونية واضحة تجرم أشكال التحرش المختلفة وتحدد إجراءات سهلة للإبلاغ والتحقيق، مع ضمان سرعة التعامل مع الشكاوى وحماية المشتكيات والشهود. كما ينبغي تعزيز وجود الجهات المختصة بحماية الأسرة والمرأة في الأماكن العامة والجامعات ووسائل النقل، وتطوير أنظمة المراقبة في المواقع التي تشهد كثافة بشرية، مع الالتزام بضوابط الخصوصية وعدم

في زحام الشوارع وصخب الأسواق، وفي اللحظات العابرة بين رصيف وآخر، لم تعد كثير من الفتيات العراقيات يشعرن بأن الطريق مساحة طبيعية للحركة والحياة، بل قد يتحول الخروج اليومي بالنسبة لبعضهن إلى تجربة يرافقها الحذر والقلق والخوف من نظرة متطفلة أو كلمة جارحة أو ملاحقة غير مرغوبة. وحين يصبح هذا السلوك متكرراً، فإن المشكلة لا تعود حادثة فردية يمكن تجاوزها بالصمت، بل تتحول إلى خلل اجتماعي يمس حق الإنسان في الأمان والكرامة داخل الفضاء العام. فالشارع الذي ينبغي أن يكون ملكاً للجميع لا يجوز أن يتحول إلى مساحة يخشى فيها نصف المجتمع من التنقل بحرية. والتحرش، سواء كان لفظياً أو جسدياً أو إلكترونياً، ليس «مزاحاً ثقيلًا» ولا سلوكاً عابراً يمكن تبريره بالعادات أو الظروف، بل اعتداء على الحدود الشخصية وحق الآخرين في الشعور بالأمان. كما أن التساهل معه يضعف هيبة القانون ويؤسس لثقافة تمنح المعتدي مساحة أكبر، بينما تدفع الضحية إلى الصمت والانكفاء.

لماذا تتسع الظاهرة؟

لا يمكن تفسير التحرش بسبب واحد، لأن الظاهرة ترتبط بمجموعة من العوامل القانونية والتربوية والاجتماعية والثقافية. ويأتي ضعف الردع في مقدمة هذه العوامل، فعندما لا يشعر المتحرش بأن فعله سيترتب عليه تحقيق سريع أو مساءلة جدية أو عقوبة واضحة، تزداد احتمالات تكرار السلوك. ولا تقل التربية أهمية عن القانون. فاحترام المرأة والآخر عموماً لا يبدأ في الشارع، بل داخل الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام. وحين ينشأ بعض الشباب على فكرة أن التعليق على جسد امرأة أو ملاحقتها أو مضايقتها أمر طبيعي، فإن المشكلة تكون أعمق من تصرف فردي، لأنها تعكس خللاً في فهم الحدود والاحترام والمسؤولية. أما البطالة والضغط الاقتصادي والفراغ الاجتماعي، فقد تهيئ لدى بعض الأفراد بيئة من الإحباط أو السلوك العدواني، لكنها لا تبرز التحرش ولا تنسره وحدها. فالمسؤولية الأخلاقية والقانونية تبقى على من يرتكب الفعل، ولا يجوز تحويل الظروف الاقتصادية إلى ذريعة تخفف من مسؤوليته. ويضاف إلى ذلك عامل بالغ الخطورة هو لوم الضحية، فبدلاً من سؤال المتحرش: لماذا اعتديت على حدود إنسان آخر؟ يتحول السؤال أحياناً إلى الفتاة: لماذا خرجت؟ ماذا كانت ترتدي؟ ولماذا كانت في ذلك المكان؟ وهذه الأسئلة تقلب المسؤولية رأساً على عقب، وتمنح المعتدي مظلة اجتماعية غير مباشرة، كما تجعل كثيراً من الضحايا يترددن في تقديم الشكاوى خوفاً من الفضيحة أو التشكيك.

تحويل الكاميرات إلى وسيلة مراقبة عشوائية للمواطنين. ويجب أيضاً توفير قنوات آمنة وسريعة للإبلاغ، سواء عبر أرقام مخصصة أو تطبيقات رسمية أو وحدات داخل الجامعات والمؤسسات، بحيث تعرف الضحية أين تتوجه وكيف تحفظ الأدلة وما الذي سيحدث بعد تقديم الشكاوى. أما على المستوى المجتمعي، فلا بد من حملات توعية مستمرة في المدارس والجامعات والإعلام ومنصات التواصل، لا تكتفي بمطالبة المرأة بالحذر، بل تخاطب الرجال والشباب بصورة مباشرة: احترام حدود الآخرين واجب، والتحرش مسؤولية من يرتكبه لا من يتعرض له.

التربية جزء من الأمن

من المهم أن تصبح مفاهيم الاحترام والمواظقة والحدود الشخصية جزءاً من التربية اليومية. فالطفل الذي يتعلم منذ صغره أن جسد الآخر وخصوصيته وقراره ليست مجالاً للسخرية أو الاعتداء، يكون أكثر قدرة على بناء علاقات سليمة عندما يكبر. كما أن الأسرة مطالبة بعدم التستر على السلوك المؤذي لمجرد أن مرتكبه ابن أو قريب، والمدرسة والجامعة مطالبتان بوضع آليات واضحة للتعامل مع الشكاوى، بدلاً من دفنها حفاظاً على «السمعة». فسمعة المؤسسة لا تُحمى بإخفاء التحرش، بل بإثبات قدرتها على منعه ومحاسبة مرتكبيه.

الشارع حق للجميع

إن معركة مكافحة التحرش ليست معركة المرأة وحدها، ولا هي صراع بين الرجال والنساء، بل قضية تتعلق بنوعية المجتمع الذي يريد العراقيون بناءه. فالمدينة التي تخاف فيها الفتاة من السير وحدها، أو تغير طريقها كل يوم تجنباً للمضايقات، لا يمكن وصفها بأنها مدينة آمنة مهما كثرت فيها نقاط التفيتيش والأمن الحقيقي لا يعني فقط غياب التفجيرات والجريمة المنظمة، بل يعني أيضاً أن يستطيع الإنسان الذهاب إلى جامعته أو عمله أو السوق من دون خوف من الإهانة أو الاعتداء. إن استعادة الشارع العراقي تبدأ من قاعدة بسيطة: لا أحد يملك حق انتهاك طمأنينة الآخر. والقانون مطالب بأن يردع، والمؤسسات مطالبة بأن تحمي، والأسرة والمدرسة مطالبتان بأن تربيا، والمجتمع مطالب بأن يتوقف عن لوم الضحية أو تحويل التحرش إلى نكتة. وحين تتحول هذه المبادئ إلى ممارسة يومية، يصبح الطريق مساحة للحياة لا للخوف، وتستعيد الفتاة حقها الطبيعي في أن تمشي في وطنها بثقة، لا لأنها محاطة بحراسة دائمة، بل لأن المجتمع والدولة قد اتفقا أخيراً على أن كرامتها وأمانها جزء لا يتجزأ من كرامة العراق وأمنه.



كيف انهارت الإمبراطورية الأمريكية على يد ترامب



علي تركي خرييط الفوازي

(التحالفات، الاقتصاد، حرب إيران، وتصعد القطب الأوحـد)



الفكرة الرئيسية

ترامب بسياساته «أمريكا أولاً»
سرع تفكك أركان الهيمنة الأمريكية
وأدخل العالم في نظام متعدد الأقطاب،
مما أدى إلى تراجع غير مسبوق
في قوة ونفوذ واشنطن العالمية.

1. تفكيك شبكة التحالفات الدولية



هجوم على الناتو
(قمة بروكسل 2018)



تعامل نفعي
مع الحلفاء بدل الشراكة

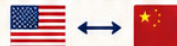


الانسحاب من الاتفاقيات:
• اتفاق باريس للمناخ (2017)
• الاتفاق النووي الإيراني (2018)
• منظمة الصحة العالمية (2020)

تراجع الثقة بالقيادة
الأمريكية عالمياً

2. انكماش الاقتصاد العالمي وانفجار الديون الأمريكية

الحرب التجارية مع الصين



• رسوم على بضائع صينية +350 مليار دولار
• رسوم متبادلة 10% - 34% على شركاء آخرين
• تباطؤ النمو التجاري العالمي



الدين العام الأمريكي
39.8
تريليون دولار
(2025)



زيادة الدين
+7.8
تريليون دولار

أزمات مالية وتراجع الهيمنة الاقتصادية

3. حرب إيران وانكشاف حدود الردع العسكري



تصعيد عسكري مباشر
واستهداف منشآت إيران النووية



تصعيد مضيق هرمز
والقواعد الأمريكية



اهتزاز ثقة حلفاء المنطقة
ودفعهم للبحث عن بدائل

استنزاف الموارد وتراجع
المصادقية الاستراتيجية

4. ضرب الاستقرار المؤسسي وتفكك «القطب الأوحـد»



أزمة 6 يناير 2021:
وتآكل النموذج الديمقراطي



صعود قوى جديدة:
بريكس، منظمة شانغهاي،
RCEP ...



انتقال العالم من
هيمنة أحادية إلى
نظام متعدد الأقطاب

نهاية عصر القطب الواحد

أرقام ودلالات رئيسية



350+
مليار دولار

قيمة الرسوم على الصين



39.8
تريليون دولار

الدين العام الأمريكي (2025)



+7.8
تريليون دولار

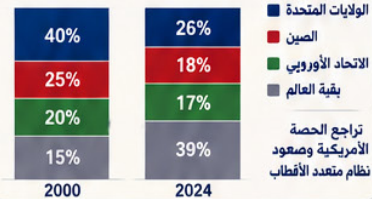
زيادة الدين في ولاية ترامب الأولى



يناير 6
2021

أزمة ثقة بالمؤسسات الأمريكية

تحول ميزان العالمي



النتائج والأفاق المستقبلية

النتائج

↓ تراجع مكانة واشنطن العالمية
↓ أزمات مالية واقتصادية متراكمة
↓ اهتزاز التحالفات التقليدية
↓ صعود قوى دولية وإقليمية جديدة
↓ انهيار فكرة «القطب الأوحـد»

من الهيمنة الأحادية إلى التعددية القطبية



هيمنة
أمريكية مطلقة



تصاعدات
متزايدة



بريكس
والتكتلات الجديدة



نظام عالمي
متعدد الأقطاب

الدروس المستفادة

✓ القوة لا تقاس بالعسكرة وحدها
✓ الاقتصاد أساس التفوذ الدولي.
✓ احترام الشركاء يحفظ التحالفات
✓ الاستقرار الداخلي شرط للقيادة العالمية
✓ العالم لم يعد أحادي القطب

الخلاصة

لم تكن حقبة ترامب مجرد تغيير في ساكن البيت الأبيض، بل محطة مفصلية أسرعت من تفكك الإمبراطورية الأمريكية، ومهدت لولادة نظام دولي جديد لا تحتكر فيه واشنطن رسم قواعد العالم.

كيف انهارت الإمبراطورية الأمريكية على يد ترامب (التحالفات، الاقتصاد، حرب إيران، وتصعد القطب الأوحده)

علي تري خريبط الفوازي

تأسست الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي عقب الحرب العالمية الثانية على ثلاث دعائم رئيسية: شبكة واسعة من التحالفات العسكرية والسياسية، ونظام اقتصادي دولي متعدد الأطراف تقوده المؤسسات التي كانت واشنطن في صلب تأسيسها، وقوة ناعمة استندت إلى جاذبية النموذج الديمقراطي والمؤسسات الأمريكية. وقد مكنت هذه الركائز الولايات المتحدة، طوال عقود، من ممارسة نفوذ تجاوز حدود قوتها العسكرية المباشرة، لأنها لم تكن تعتمد على السلاح وحده، بل على شبكة من الحلفاء والمؤسسات الاقتصادية والثقة السياسية والثقافية التي جعلت واشنطن مركزاً رئيسياً لصناعة القرار الدولي. غير أن وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، وطرحه شعار «أمريكا أولاً»، أدخل تحولاً واضحاً على فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية. فقد أصبحت العلاقة مع الحلفاء أكثر ارتباطاً بحسابات الكلفة والعائد، وتعاقد استخدام الرسوم الجمركية والعقوبات والضغوط الاقتصادية، بالتوازي مع التشكيك في بعض المؤسسات والاتفاقيات الدولية. وأسهم هذا التحول، إلى جانب عوامل دولية أخرى، في تسريع النقاش بشأن تراجع النظام أحادي القطبية وصعود نظام عالمي أكثر تعددًا في مراكز القوة.

أولاً: اهتزاز شبكة التحالفات الدولية
كانت التحالفات إحدى أهم أدوات القوة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مقدمتها حلف شمال الأطلسي «الناتو». لكن إدارة ترامب تعاملت مع التحالف بصورة أكثر نفعية، مطالبة الدول الأعضاء بتحمل حصة أكبر من الأعباء الدفاعية. وفي قمة بروكسل عام ٢٠١٨، وجه ترامب انتقادات حادة إلى عدد من أعضاء الحلف بسبب مستوى الإنفاق العسكري، وضغط باتجاه الالتزام بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق الدفاعي. وقد أثار خطابه آنذاك تساؤلات أوروبية بشأن مدى ثبات الالتزام الأمريكي التقليدي بأمن القارة. وتجلت أهمية هذه التساؤلات لاحقاً في الأزمات الإقليمية والدولية، إذ أصبح الحلفاء أكثر اهتماماً ببناء قدراتهم الدفاعية المستقلة، وعدم افتراض أن التدخل الأمريكي سيأتي تلقائياً في كل مواجهة. واتسعت هذه الصورة مع انسحاب واشنطن في عهد ترامب الأول من عدد من الاتفاقيات والأطر الدولية، من بينها اتفاق باريس للمناخ عام ٢٠١٧، والاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٨، إضافة إلى التحركات المتعلقة بمنظمة الصحة العالمية عام ٢٠٢٠. وبصرف النظر عن مبررات هذه القرارات، فإنها عززت لدى بعض الشركاء الانطباع بأن الالتزامات الأمريكية طويلة الأمد يمكن أن تتغير بصورة كبيرة مع تغير الإدارة في البيت الأبيض.

ثانياً: الحمائية الاقتصادية وتفاقم الدين
لم يقتصر التحول على السياسة الخارجية، بل

امتد إلى فلسفة الاقتصاد العالمي. فقد اتجهت واشنطن نحو استخدام الرسوم الجمركية بصورة أوسع، ولا سيما في صراعتها التجاري مع الصين. وخلال الولاية الأولى لترامب، فُرضت رسوم على بضائع صينية بمئات المليارات من الدولارات، وردت بكيين بإجراءات مقابلة. وأدى ذلك إلى اضطراب أجزاء من سلاسل التوريد العالمية، وزيادة الحديث عن تقليل الاعتماد المتبادل بين الاقتصادين الأمريكي والصيني. ومع توسع السياسات الحمائية، بدأت دول وتكتلات اقتصادية بالبحث عن مسارات بديلة للتجارة والتسويات المالية، بما في ذلك زيادة استخدام العملات المحلية في بعض المعاملات. ولا يعني ذلك انتهاء هيمنة الدولار، لكنه يشير إلى وجود محاولات متزايدة لتقليل الاعتماد المطلق عليه. وفي الداخل الأمريكي، برز تحدٍ آخر يتمثل في الدين العام الفيدرالي. فقد ارتفع الدين خلال ولاية ترامب الأولى بصورة كبيرة، مدفوعاً بعوامل متعددة، من بينها التخفيضات الضريبية والإنفاق الحكومي وتدابير جائحة كورونا. واستمر الدين بعد ذلك في الارتفاع عبر الإدارات المتعاقبة، حتى أصبح عبء خدمته أحد التحديات الكبرى أمام الموازنة الأمريكية. فكلما ارتفعت قيمة الدين وأسعار الفائدة، ازدادت الأموال المخصصة لخدمته، ما يضيّق هامش الإنفاق على قطاعات أخرى ويثير تساؤلات بشأن الاستدامة المالية على المدى الطويل.

ثالثاً: إيران وحدود الردع الأمريكي

تمثل المواجهة مع إيران مثلاً مهماً على تعقيدات القوة الأمريكية في الشرق الأوسط. فمنذ اعتماد سياسة «الضغط الأقصى» وصولاً إلى مراحل التصعيد العسكري اللاحقة، أصبح واضحاً أن امتلاك التفوق العسكري لا يعني بالضرورة القدرة على فرض تسوية سياسية سريعة ومنخفضة الكلفة. وأدى الانخراط الأمريكي إلى جانب إسرائيل في المواجهة مع إيران، وما رافقه من استهدافات وردود صاروخية وتهديدات للقواعد والمصالح العسكرية، إلى رفع الكلفة الدفاعية والأمنية وإظهار حجم الموارد المطلوبة لحماية القواعد والحلفاء والممرات البحرية. وفي الوقت نفسه، تحركت دول الخليج باتجاه تكثيف قنوات الاتصال والدبلوماسية لتجنب توسع المواجهة إلى حرب إقليمية مفتوحة، لأن أي صراع واسع سيهدد أمن الطاقة والممرات البحرية والبنية التحتية والاقتصادات الإقليمية. وهذه التطورات لا تعني اختفاء النفوذ الأمريكي من المنطقة، فالولايات المتحدة ما تزال تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية هائلة، لكنها تكشف حدود الاعتماد على القوة وحدها في بيئة إقليمية شديدة التعقيد. كما أتاحت حالة الاستقطاب لقوى أخرى، وفي مقدمتها الصين وروسيا، توسيع حضورها السياسي والاقتصادي، ما جعل الشرق الأوسط أكثر انفتاحاً على تعدد الشراكات بدل الارتباط بمحور دولي واحد.

رابعاً: تراجع القوة الناعمة

القوة الدولية لا تُقاس بالسلاح والاقتصاد فقط، بل بقدرة الدولة على جعل الآخرين ينظرون إلى نظامها السياسي باعتباره نموذجاً يستحق الاحترام أو الاقتداء. وقد تعرض هذا الجانب من القوة الأمريكية لضربة واضحة مع تصاعد الاستقطاب السياسي الداخلي، وكانت أحداث اقتحام مبنى الكابيتول في ٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١ واحدة من أبرز مظاهره. فالمشهد الذي رافق الاعتراض على نتائج الانتخابات والانتقال السياسي أثار تساؤلات خارج الولايات المتحدة حول متانة المؤسسات الديمقراطية الأمريكية، وأضعف جزءاً من الخطاب الذي استخدمته واشنطن لبعث نموذجها السياسي إلى العالم. ومع استمرار الانقسامات الداخلية، أصبحت المنافسة الدولية لا تدور فقط حول حجم الاقتصاد أو الترسانة العسكرية، وإنما حول قدرة كل نموذج سياسي واقتصادي على إثبات استقراره وفاعليته.

خامساً: من القطب الواحد إلى تعدد مراكز القوة

بالتوازي مع هذه التحولات، توسعت أدوار تكتلات مثل مجموعة «بريكس» ومنظمة شانغهاي للتعاون، كما ظهرت أطر اقتصادية كبرى مثل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة «RCEP» بمشاركة الصين ودول آسيوية أخرى. ولا يعني صعود هذه التكتلات أن الولايات المتحدة فقدت قيادتها العالمية أو أن نظاماً جديداً حل محلها بصورة مكتملة، لكنه يشير إلى أن واشنطن أصبحت تعمل في بيئة تختلف جذرياً عن مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فالصين أصبحت قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية رئيسية، وروسيا ما تزال لاعباً عسكرياً وسياسياً مهماً، بينما تحاول قوى متوسطة مثل الهند وتركيا والسعودية والبرازيل توسيع هامش استقلالها في العلاقات الدولية.

الخلاصة

لم يكن شعار «أمريكا أولاً» مجرد تغيير في أسلوب إدارة السياسة الخارجية، بل مثل تحولاً في نظرة واشنطن إلى التحالفات والمؤسسات والاقتصاد العالمي. فقد أصبحت العلاقة مع الحلفاء أكثر خضوعاً لمنطق تقاسم الأعباء والمصالح المباشرة، وتعاقدت النزعة الحمائية، بينما واجه النموذج السياسي الأمريكي تحديات داخلية أثرت في جزء من قوته الناعمة. لكن الحديث عن «انتهاء» الهيمنة الأمريكية بصورة كاملة يظل حكماً متسرعاً. فالولايات المتحدة ما تزال تمتلك أكبر شبكة تحالفات دولية، ونفوذاً مالياً واسعاً، وقوة عسكرية وتكنولوجية هائلة، فيما يظل الدولار في قلب النظام المالي العالمي.



هل أصبح الاقتصاد العراقي كلفة مقبولة في صراع واشنطن وطهران؟

قراءة في تداعيات أزمة هرمز



عقيل جبر علي



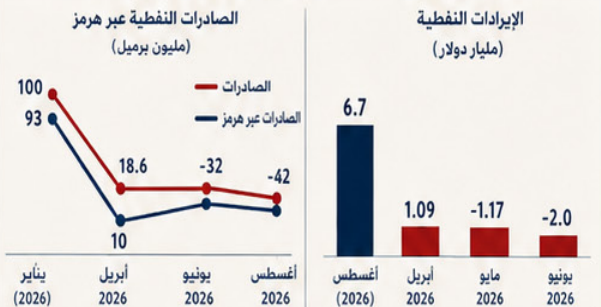
أولاً: حقائق مؤثقة (حتى أغسطس 2026)

تراجع إيرادات الدولة النفطية والمستهدفة	انكماش الناتج المحلي الإجمالي 2026	تراجع احتياطات النقد الأجنبي (2026)
تجاوز 100 ترليون دينار عراقي	-8.6% (الناتج المحلي)	-6.8%
تجاوز 100 ترليون دينار عراقي	توقعات البنك الدولي بنمو العراق بمعدل -85% في حال إغلاق هرمز	انخفاض متوقع في صندوق النقد (2026) 30%

ثانياً: كيف تضرب أزمة هرمز الاقتصاد العراقي؟



ثالثاً: انهمار الصادرات والإيرادات النفطية



رابعاً: كلفة أعلى للبرميل العراقي

متوسطات كلفة برميل النفط (أغسطس 2026)	عوامل إضافية لارتفاع
البرميل المتوسط 25-27 دولار للبرميل العراقي 27.8-29.8 دولار للبرميل	ارتفاع كلفة النقل زيادة كلفة التأمين تقلبات أسعار الصرف تعطل الشحن والتكرير

خامساً: فجوة خطيرة في الموازنة

العجز المالي الشهري	الإيرادات النفطية (أغسطس 2026)
1-2 مليار دولار نقداً	85.6 ترليون دينار
بمعدل كلفة استيراد نفط شهرين أو أكثر من 3 أشهر شهرياً	= 5.5 مليار دولار شهرياً

سادساً: دور مؤسسات الدولة والقطاع الخاص في مواجهة الأزمة

مطالب أساسية ووضع الانتعاش	إجراءات اتصالات الأزمة
مكافحة الفساد وترشيد الإنفاق رقابة صارمة على الأسعار والمخزون إزالة القيود على التجارة الخارجية تطبيق القانون لحماية المستهلك والمنتج	تنويع المنافذ الجغرافية واستعادة الإنتاج طرح صناديق سيادية دافعة للصناعة دعم التحول للطاقة البديلة تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد

المدن العام ومؤشرات الاحتياطيات

احتياطيات النقد الأجنبي (2026)	احتياطيات البنك المركزي (2026)	الضغوط التضخمية (2026)
-9.2% انخفاض متوقع الإجمالي	62.3% من التداعيات الإجمالي	79.2 مليار دولار

التحطم في دور حول الاقتصاد العراقي إلى متضرر مباشر من صراع لا يشارك فيه، واستمرار الاعتماد على منفذ واحد ونفط واحد يجعل الأزمة أعمق وأطول أثراً.



هل أصبح الاقتصاد العراقي كلفةً مقبولة في صراع واشنطن وطهران؟ قراءة في تداعيات أزمة هرمز

عقيل جبر علي

بوصفي مستشاراً في مجلس المنافسة ومنع الاحتكار، ومستشاراً لعدد من المؤسسات التجارية والصناعية، ومتخصصاً في الاقتصاد المالي، أرى أن توصيف الأزمة الاقتصادية العراقية الراهنة باعتبارها مجرد اضطراب مؤقت في أسواق النفط لا يعكس حجم المشكلة ولا طبيعتها المركبة. فالمؤشرات المتاحة، كما ترد في التقارير الدولية والبيانات الاقتصادية المتداولة، تشير إلى أن العراق يواجه صدمة متزامنة تضرب المالية العامة والقطاع الخاص والقدرة الشرائية للمستهلك في وقت واحد. ومنذ اندلاع الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على إيران في فبراير/شباط ٢٠٢٦، وما تبعها من اضطرابات متكررة في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز حتى أغسطس/آب، تعرض الاقتصاد العراقي إلى ضغوط غير اعتيادية، لأن بنيتها ما تزال شديدة الاعتماد على النفط وعلى مسارات تصدير محدودة.

أزمة قائمة وليست سيناريو افتراضياً

تكمّن خطورة الوضع في أن الأزمة لم تعد احتمالاً مستقبلياً، بل أصبحت واقعاً اقتصادياً قائماً. فقد تراجعت الإيرادات النفطية العراقية، وفق البيانات الواردة في المادة الأصلية، من نحو ٦,٧ مليارات دولار شهرياً في فبراير إلى قرابة مليار دولار في مايو، أي بانخفاض تجاوز ٨٥٪. وفي الوقت نفسه، تجاوز الدين المحلي ١٠٠ تريليون دينار، فيما تشير التقديرات المذكورة إلى انكماش متوقع في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٦، مع اختلاف في النسبة بين المؤسسات الدولية. كما تعرضت المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تراجع حاد في الإيرادات، بينما بقيت بطالة الشباب عند مستويات مرتفعة تتجاوز ٣٠٪. وتزداد المشكلة تعقيداً لأن العراق يعتمد على النفط في أكثر من ٨٥٪ من إيرادات الدولة، كما تمر غالبية صادراته النفطية عبر مضيق هرمز. أما البدائل الحالية، وفي مقدمتها مسار كركوك - جيهان، فما تزال محدودة من حيث الطاقة وتواجه مشكلات فنية وأمنية وسياسية. ولهذا فإن الصدمة الحالية لا تتعلق بسعر النفط فقط، بل بقدرة العراق على إيصال نفطه إلى الأسواق وتحويل الإنتاج إلى تدفقات مالية فعلية.

ثلاث ضربات في وقت واحد

يمكن تحليل الأزمة عبر ثلاث قنوات مترابطة. القناة الأولى تضرب الحكومة مباشرة. فحين تنهار الإيرادات النفطية، تتسع فجوة الموازنة، وتواجه الدولة صعوبة أكبر في تمويل الرواتب، والبطاقة التموينية، والدعم، والنققات التشغيلية والاستثمارية. أما القناة الثانية فتضرب الصناعة والمنتج المحلي. فارتفاع كلفة الشحن والطاقة والمواد الأولية المستوردة يتزامن مع شح السيولة الحكومية وضعف الطلب المحلي. وهذا يعني أن المصنع العراقي يواجه ضغطاً مزدوجاً كلفة

إنتاج أعلى من جهة، وسوقاً أضعف من جهة أخرى. وتصل القناة الثالثة إلى المستهلك، إذ ترتفع أسعار الغذاء والسلع المستوردة في الوقت الذي تراجعت فيه قدرة الاقتصاد على توليد الدخل وفرص العمل. وبالتالي تتآكل القدرة الشرائية للأسر، ويتحول الركود تدريجياً إلى أزمة اجتماعية أوسع.

هل الضرر العراقي مقصود؟

هنا يجب التمييز منهجياً بين فرضيتين مختلفتين. الفرضية الأولى تقول إن صانع القرار الأمريكي يمتلك ما يكفي من المعلومات الاستخباراتية والاقتصادية لمعرفة مدى اعتماد العراق على هرمز، وبالتالي فإن استمرار الضغط العسكري والسياسي رغم وضوح أثره على الاقتصاد العراقي يعني أن هذه الكلفة كانت معروفة ومقبولة ضمن حسابات أوسع تتعلق بإيران. وفق هذا المنظور، لا يشترط أن يكون العراق هدفاً مباشراً، بل يمكن أن يكون الضرر الذي يصيبه جزءاً من «كلفة» جانبية مقبولة في حسابات الكلفة والمنفعة الاستراتيجية. أما الفرضية الثانية، وهي أكثر تحفظاً، فتري أن العراق ليس هدفاً أمريكياً، وأن الضرر الذي لحق باقتصاده نتج بصورة تبعية عن الصراع مع إيران. وتدعم هذه القراءة حقيقة أن واشنطن تمتلك هي الأخرى مصلحة في استقرار العراق، لأن إضعاف الدولة العراقية بصورة كبيرة قد يفتح المجال أمام مزيد من عدم الاستقرار والنفوذ الإيراني. كما أن أي خطوات أمريكية لتخفيف بعض القيود أو إعادة تنظيم الترتيبات التجارية والإقليمية يمكن أن تُقرأ بوصفها دليلاً على محاولة احتواء الكلفة، لا تعميقها.

الاستنتاج الأقرب منهجياً

لا تتوافر، وفق المادة المعروضة، أدلة مباشرة كافية للقول إن الولايات المتحدة استهدفت الاقتصاد العراقي بوصفه هدفاً قائماً بذاته. لكن يمكن طرح استنتاج أكثر حذرًا أن صانع القرار الأمريكي كان مدركاً لحجم الضرر المتوقع على العراق، ومع ذلك قبل باستمرار هذا الضرر بوصفه كلفة جانبية لتحقيق أهداف أكبر تجاه إيران. وهذا فرق مهم بين الاستهداف المتعمد والقبول الواعي بالضرر التبعية. فالنتيجة الاقتصادية بالنسبة إلى المتضرر قد تكون متقاربة، لكن التمييز ضروري في التحليل السياسي والقانوني. والأثر لا يتوزع بالتساوي على جميع القطاعات. فالقطاع النفطي يتلقى الصدمة بصورة مباشرة، ثم تنتقل إلى الموازنة والمصارف والتجارة والصناعة والأسواق، بحيث تتضاعف آثارها عبر الاقتصاد.

مجلس المنافسة في اقتصاد الندرة

هنا تبرز أهمية مجلس المنافسة ومنع الاحتكار بصورة استثنائية. ففي ظروف نقص المواد الأولية وارتفاع كلفة الاستيراد واضطراب سلاسل الإمداد، تصبح الأسواق أكثر قابلية لنشوء الممارسات الاحتكارية.

وقد تلجأ بعض الجهات إلى احتكار المخزون، أو التحكم بالكميات المعروضة، أو رفع الأسعار بصورة لا تفسرها الكلفة الحقيقية، أو استغلال ضعف المنافسة للحصول على أرباح استثنائية. ولذلك لا ينبغي أن يقتصر دور المجلس في مثل هذه الظروف على الرقابة التقليدية، بل يحتاج إلى صلاحيات تنفيذية ودعم حكومي أكبر، مع مراقبة الأسواق الحساسة، وتحليل هوامش الأسعار، وكشف الاتفاقات المقيدة للمنافسة، ومنع استغلال الأزمة لتثبيت مواقع احتكارية يصعب تفكيكها لاحقاً. فالاحتكار في زمن الوفرة مشكلة اقتصادية، لكنه في زمن الأزمة يمكن أن يتحول إلى تهديد مباشر للأمن الغذائي والاجتماعي.

اتحاد الصناعات وضرورة بناء قاعدة بيانات ميدانية

في المقابل، يستطيع اتحاد الصناعات العراقي أداء دور لا تستطيع المؤسسات الحكومية وحدها القيام به، وهو توثيق الأثر الحقيقي للأزمة داخل المصانع والمنشآت الإنتاجية. فصانع القرار يحتاج إلى معرفة دقيقة بتغير كلفة المواد الأولية والطاقة والنقل، ونسب انخفاض الإنتاج، وحجم المبيعات، وعدد المشروعات المتوقفة، ومقدار الاحتياجات التمويلية لكل قطاع. ومن دون هذه البيانات، تتحول السياسات الصناعية إلى قرارات عامة قد لا تصل إلى المنشآت الأكثر تضرراً. كما يمكن للاتحاد تحويل البيانات الميدانية إلى مطالب قابلة للتنفيذ، مثل توفير تمويل ميسر مؤقت، أو إعفاءات مرتبطة بالإنتاج، أو حماية محددة زمنياً لبعض الصناعات، أو تسهيل دخول المواد الأولية، مع معالجة القيود التي تعرقل استفادة القطاع الصناعي العراقي من الأسواق والمصادر الإقليمية نتيجة العقوبات والظروف السياسية.

خلاصة الأزمة

المشكلة التي تواجه العراق اليوم ليست أزمة نفط منفردة، ولا مجرد نتيجة عابرة لصراع إقليمي. إنها اختبار لنموذج اقتصادي كامل ظل يعتمد على تدفق النفط من مسار جغرافي حساس، وعلى قدرة الدولة على إعادة توزيع هذا الريع داخلياً. وعندما يتعطل هذا التدفق، تنتقل الصدمة من الخزينة إلى المصنع، ومن المصنع إلى العامل، ومن السوق إلى المستهلك. ولذلك فإن إدارة الأزمة لا تحتاج إلى سياسة مالية فقط، بل إلى تنسيق بين الحكومة والبنك المركزي ومجلس المنافسة واتحاد الصناعات والقطاع المصرفي والمؤسسات التجارية. فالهدف لا ينبغي أن يكون انتظار عودة هرمز إلى وضعه الطبيعي، بل تقليل قدرة أي أزمة خارجية مقبلة على شل الاقتصاد العراقي بالطريقة نفسها. وهذا هو الفارق بين إدارة الصدمة بعد وقوعها، وبناء اقتصاد قادر على امتصاصها قبل أن تتحول إلى أزمة وطنية شاملة.



الاقتصاد العراقي

ما بين التحديات والفرص



هشام إياد إبراهيم

نحو تنويع حقيقي لمصادر الدخل وبناء اقتصاد مستدام

التحدي الأساسي

الاعتماد شبه الكامل على النفط
كمصدر للدخل القومي
أكثر من 90%
من الإيرادات الحكومية

نتائج هذا الاعتماد

- ارتباط الاقتصاد بتقلبات أسعار النفط
- تأثير الإيرادات بأزمات النقل والتصدير
- تأخير رواتب وأجور وتنمية متعثرة
- تهديد الاستقرار المالي والسياسي



أزمة الصادرات النفطية عبر مضيق هرمز

تأثير الحرب والحصار على المضيق

المرحلة الحالية (تموز 2026 - الآن)	بداية الأزمة (نيسان - حزيران 2026)	قبل الأزمة (فيل نيسان 2026)
1,500,000 برميل يومياً	600,000 برميل يومياً	3,000,000 برميل يومياً

أثر مباشر على المالية العامة

تلكؤ في دفع النفقات وتوقف المشاريع الاستثمارية	ديون خارجية 13 مليار دولار	ديون داخلية 91 - 103 تريليون دينار عراقي
--	-------------------------------	---

ثروات العراق الطبيعية والفرص المتاحة

1 الموقع والمساحة

مساحة العراق
438,317
كم²

شريط حدودي بطول
3,462 كم

- حلقة وصل بين آسيا وأفريقيا وأوروبا
- موقع جغرافي استراتيجي
- امتداد على الخليج العربي
- فرصة كبرى لمشاريع الطرق والموانئ والسكك والملاحة الجوية

2 الموارد البشرية

عدد السكان
≈ **50**
مليون نسمة

الفئة العمرية
(15 - 15 سنة)
49.3%

- ثروة بشرية شابة كبيرة
- إمكانيات عالية للإنتاج والابتكار
- تحتاج إلى إعداد وتدريب وتوظيف وفق التخطيط

3 الغاز الطبيعي

الاحتياطي المؤكد
7,126
تريليون قدم مكعب



- المرتبة 11 عالمياً في الاحتياطي
- مشاريع حيالية لإنتاج الغاز
- مصدر أساسي للكهرباء والصناعة والتصدير مستقبلاً

4 الفوسفات

يملك العراق
9%
من الاحتياطي العالمي

أهم حقول:
عكاز
(الأنبار)

- يدخل في:
- الزراعة - الصناعات الحربية والطبية - اليورانيوم

5 الكبريت

يملك العراق
ثلثي
الاحتياطي العالمي تقريباً

أبرز الحقول:
المشراق

- يدخل في الأسمدة والمبيدات الحشرية والبلاستيك والأدوية
- شركة كبريت المشراق (إنتاج متوقف منذ 2003)
- خطط لتصدير الكبريت عبر شركة سومو

6 السياحة

أنواع السياحة:
• دينية
• حضارية
• بيئية

إيرادات القطاع السياحي:
2023 : 4.6 مليار دولار
2024 : 5.7 مليار دولار

- خطة لرفع المساهمة إلى 10% من الإيرادات السنوية
- توفير 1.5 مليون فرصة عمل

مخاطر استمرار الاعتماد الأحادي على النفط

- تذبذب الإيرادات وتقلب الأسعار العالمية
- تعطل التنمية وتأجيل المشاريع الاستثمارية
- تفاقم الديون والعجز المالي
- تأثر الأوضاع الاجتماعية والمعيشية
- تهديد الاستقرار السياسي والاقتصادي

الاتجاه المطلوب: تنويع الاقتصاد وبناء الاستدامة



الخلاصة



يملك العراق ثروات طبيعية وبشرية وموقفاً استراتيجياً يؤهله لبناء اقتصاد متنوع ومستدام. الفرصة اليوم للتحوّل من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد منتج قادر على مواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار والازدهار للأجيال القادمة.



الاقتصاد العراقي ما بين التحديات والفرص

هيثم اياد إبراهيم

ذكرنا في مقال سابق أن الاقتصاد العراقي يعاني اختلالاً بنيوياً ناتجاً عن الاعتماد المفرط على النفط. ويُستخدم تعبير «المرض الهولندي» لوصف الآثار التي قد يسببها ازدهار قطاع ريعي، مثل النفط، عندما يؤدي تدفق العوائد إلى إضعاف القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية الأخرى، ولا سيما الصناعة والزراعة. وفي الحالة العراقية، تتفاقم المشكلة لأن النفط يشكل العمود الفقري لإيرادات الدولة والصادرات، إذ ما زالت الإيرادات النفطية تمثل النسبة الكبرى من الموارد الحكومية، ولهذا ارتبطت قدرة الدولة على دفع الرواتب وتمويل المشاريع والاستيراد والإنفاق العام بمستوى إنتاج النفط وسعره وإمكان تصديره. وعندما يتعرض هذا المورد أو طريق نقله إلى اضطراب، تنتقل الصدمة سريعاً من قطاع الطاقة إلى المالية العامة والأسواق والاستثمار ومستوى معيشة المواطن. وقد كشفت أزمة مضيق هرمز خلال عام ٢٠٢٦ هشاشة هذا النموذج بوضوح. فمعظم صادرات النفط العراقي تنطلق من الموانئ الجنوبية في الخليج، ولذلك انعكس تعطيل الملاحة في المضيق مباشرة على القدرة التصديرية. وأدت الحرب الإقليمية والقيود على حركة الناقلات إلى هبوط حاد في الإنتاج؛ إذ انخفض إنتاج العراق من نحو ٤,٢ ملايين برميل يومياً في شباط/فبراير إلى نحو ١,٤٨ مليون برميل يومياً في أيار/مايو، قبل أن تبدأ محاولات التعافي عبر مسارات بديلة.

الأزمة المالية تكشف هشاشة الاعتماد على النفط

تحول تراجع الصادرات إلى ضغط مباشر على الموازنة. وقدر مستشار رئيس الوزراء في أيار/مايو ٢٠٢٦ الفجوة المالية الناجمة عن انخفاض صادرات النفط بنحو ٩,٥ مليارات دولار شهرياً، في وقت كانت فيه الحكومة تواجه التزامات مالية متراكمة. وبحسب بيانات رسمية لوزارة المالية، تجاوز الدين الداخلي ٩٦ تريليون دينار بنهاية نيسان/أبريل ٢٠٢٦، فيما كان البنك المركزي قد أعلن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ أن الدين الداخلي بلغ ٩١ تريليون دينار، وأن الديون الخارجية الواجبة السداد لا تتجاوز ١٣ مليار دولار بعد استبعاد الديون القديمة المعلقة وغير المطالب بها. ومع ذلك، لا ينبغي تصوير الدين وحده بوصفه دليلاً على انهيار مالي؛ فالبنك المركزي أشار إلى أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيت في مستويات قابلة للإدارة. المشكلة الأساسية هي حساسية الإيرادات العامة لأي صدمة نفطية، وهو ما يفرض التحرك في اتجاهين: تنويع منافذ التصدير، وتنويع مصادر الدخل.

أولاً: تنويع منافذ تصدير النفط

أثبتت أزمة ٢٠٢٦ أن امتلاك احتياطات نفطية ضخمة لا يكفي إذا كانت الدولة تعتمد على منفذ تصدير واحد تقريباً. ولهذا يجب أن يتحول

تنويع المسارات إلى قضية أمن اقتصادي وطني. وقد استأنف العراق في آذار/مارس ٢٠٢٦ ضخ النفط عبر ميناء جيهان التركي بمعدل يقارب ٢٥٠ ألف برميل يومياً، مع خطط لرفع الطاقة تدريجياً. كما تحركت وزارة النفط باتجاه ميناء بانباس السوري وميناء العقبة الأردني، وبدأت عمليات نقل محدودة عبر سوريا، فيما تُدرس خطوط جديدة تربط البصرة بحديثة ثم بانباس، إضافة إلى مسارات نحو جيهان والعقبة. وأقر مجلس الوزراء خطماً لزيادة الصادرات عبر الأنابيب والشاحنات إلى الدول المجاورة. وهذه الخطوات لا تعني الاستغناء عن الموانئ الجنوبية، بل بناء شبكة متعددة الاتجاهات تمنح العراق مرونة عند وقوع حرب أو حصار أو اضطراب ملاحى.

ثانياً: تنويع الاقتصاد لا تنويع النفط فقط

غير أن تعدد منافذ التصدير يعالج جانباً من المشكلة ولا يعالج أصلها. فالاقتصاد يبقى هشاً إذا ظلت الدولة تعتمد على النفط، حتى لو صدرته من عدة منافذ. لذلك فإن الدرس الأهم هو بناء قطاعات قادرة على توليد دخل وفرص عمل بصورة مستقلة نسبياً عن دورة أسعار النفط. وقد أعلنت وزارة التخطيط أن خطة التنمية تركز على الزراعة والصناعة والسياحة والاقتصاد الرقمي، فيما تحدثت الحكومة عن رفع الإيرادات غير النفطية خلال السنوات المقبلة، غير أن نجاح هذا التوجه يحتاج إلى استثمار فعلي للموارد، لا الاكتفاء بعرضها في الخطط.

الغاز: ثروة وفرصة استراتيجية

يمتلك العراق نحو ١٣١ تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة وفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ويأتي جزء كبير منها في صورة غاز مصاحب لإنتاج النفط. ومع ذلك ظل العراق سنوات يحرق كميات من الغاز ويستورد الغاز والكهرباء لتغطية جزء من حاجاته. والاستثمار الجاد في الغاز يمكن أن يقلل الاستيراد، ويؤمن الوقود لمحطات الكهرباء، ويخلق صناعة بتروكيميائية وتصديرية. ولذلك يجب التعامل مع مشاريع التقاط الغاز المصاحب وتطوير الحقوق الحرة باعتبارها جزءاً من استراتيجية الاستقلال الاقتصادي والطاقة.

الفوسفات والكبريت: من الخام إلى الصناعة

يمتلك العراق موارد معدنية مهمة. ففي منجم عكاشات محافظة الأنبار يقتر الاحتياطي المؤكد من خام الفوسفات بنحو ٧٠٠ مليون طن وفق بيانات الشركة العامة للفوسفات، ولم يُستغل تاريخياً سوى جزء محدود منه. وتكمن القيمة الحقيقية في تحويل الفوسفات إلى أسمدة ومنتجات كيميائية، لا في تصدير الخام فقط. كما يمتلك العراق حقولاً مهمة للكبريت، وفي مقدمتها المشرق في نينوى. والأدق تجنب الادعاءات القديمة التي تصفه بأنه يمتلك «ثلاثي احتياطي الكبريت العالمي» من دون بيانات حديثة موثوقة. لكن وجود الموارد والبنية الصناعية القابلة للتأهيل يمنح القطاع فرصة لإنتاج الكبريت الزراعي وحامض الكبريتيك والأسمدة ومنتجات

ذات قيمة مضافة. وتظهر بيانات الشركة العامة لكبريت المشرق استمرار النشاط في إنتاج وتسويق بعض منتجات الكبريت، ما يؤكد بقاء المورد قابلاً للتطوير الصناعي.

الموقع والموارد البشرية

يمثل الموقع الجغرافي للعراق مورداً اقتصادياً قائماً بذاته. فهو يربط الخليج بتركيا وبلاد الشام، ويمكن لميناء الفاو الكبير وطريق التنمية وخطوط السكك والطرق أن تحول البلاد إلى عقدة ترانزيت وتجارية إقليمية. لكن الاستفادة من الموقع تحتاج إلى موانئ فعالة، وجمارك رقمية، وربط سكاني متكامل، وإدارة تنافسية للممرات التجارية. ويضاف إلى ذلك المورد البشري. فقد تجاوز سكان العراق ٤٦ مليون نسمة، وتشكل الفئات الشابة نسبة كبيرة من المجتمع. ويمكن لهذه الكتلة أن تكون قوة اقتصادية إذا رُبط التعليم والتدريب باحتياجات الصناعة والتكنولوجيا والخدمات، لكنها قد تتحول إلى ضغط اجتماعي إذا بقيت سوق العمل عاجزة عن خلق وظائف منتجة.

السياحة: مورد قابل للنمو

يمتلك العراق قاعدة سياحية متنوعة تشمل السياحة الدينية، والسياحة الحضرية في بغداد وبابل وأور ونينوى، والسياحة البيئية في الأهوار وإقليم كردستان. وقد أعلنت هيئة السياحة في ٢٠٢٦ استراتيجية تمتد إلى عام ٢٠٣٥ تستهدف استقبال عشرة ملايين سائح. لكن زيادة عدد الزوار وحدها لا تضمن عائداً اقتصادياً كبيراً. المطلوب تطوير الفنادق والنقل والخدمات والمواقع الأثرية والتأثيرات والتسويق الدولي، حتى تتحول السياحة إلى سلسلة قيمة توفر فرص عمل وإيرادات مستدامة.

الخلاصة: من دولة ريعية إلى اقتصاد متعدد

لقد أثبتت أزمة هرمز أن الخطر الذي يواجه العراق مزدوج: أحادية المورد وأحادية منفذ التصدير. ومن ثم لا يكفي فتح جيهان أو بناء خط إلى بانباس أو العقبة إذا بقيت الموازنة معلقة بسعر برميل النفط. المطلوب استراتيجية طويلة الأمد تجعل النفط أداة لتمويل التنويع لا سبباً لتعطيله؛ فتستخدم عوائده لبناء الغاز والصناعة والزراعة والتعدين والسياحة والنقل والاقتصاد الرقمي، مع إصلاح الإدارة والقطاع المصرفي وبيئة الاستثمار. العراق يمتلك النفط والغاز والفوسفات والكبريت والموقع والثروة البشرية والإرث الحضاري. مشكلته ليست نقص الموارد، بل ضعف تحويلها إلى منظومة إنتاجية متكاملة. والدرس الذي ينبغي ألا يُنسى من أزمة ٢٠٢٦ هو أن الدولة التي تعتمد على مورد واحد ومنفذ واحد تبقى رهينة الصدمات الخارجية. أما الدولة التي تنوع مواردها ومنافذها وأسواقها، فهي الأقدر على حماية موازنتها واستقرارها ومستقبل أجيالها.



كيف يتعامل العراق مع المنطق الأمريكي؟



ناجي الغزي

— من إدارة الضغوط إلى بناء القدرة التفاوضية —



المنطق الأمريكي تجاه العراق

الطاقة	الأمن	الاقتصاد	التوازن الإقليمي
أمن الإمدادات النفطية والغازية	مكافحة الإرهاب منع النفوذ الإيراني	استقرار الأسواق وحماية الاستثمارات	منع التحالفات المناوئة وحماية المصالح

نقاط ضعف العراق القابلة للضغط

الاعتماد على النفط	الإيرادات النفطية	الصادرات النفطية	اعتماد على الدولار والنظام المالي الدولي
53%	88%	91%	
من الناتج المحلي	من إيرادات الحكومة	من صادرات السلع	

الطاقة: نقطة ضعف تتحول إلى فرصة

الاعتماد على إيران (2023)



من إنتاج الكهرباء يعتمد على الغاز الإيراني

فرصة التحول إلى الاكتفاء



Gas Growth Integrated Project

استثمار بقيمة تصل إلى **27 مليار دولار** على مدى عمر المشروع

فوائد المشروع

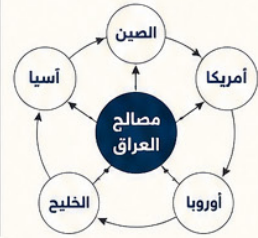
- ✓ توفير الغاز لمحطات كهرباء 1.5 غيغاواط
- ✓ تزويد 1.5 مليون أسرة كهرباء
- ✓ معالجة مياه البحر

التجارة والاستثمار: تنويع العلاقات لا الارتهان

أكبر مصادر الواردات غير النفطية للعراق (2024)

	الصين	10.7	27%
	الإمارات	3.7	9%
	إيران	3.1	8%
		مليار دولار	

القاعدة الذهبية



كيف نحول الضغوط إلى صفقات ؟



الإصلاح الداخلي هو أساس الاستقلال

تنويع الاقتصاد	إصلاح المالية العامة	قطاع مصرفي قوي
تقليل الاعتماد على النفط	ضبط الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية	شفافية وربط عالمي أمن
حوكمة ومكافحة فساد	بيئة استثمار جاذبة	بناء رأس المال البشري
مؤسسات مستقلة ورقابة فعالة	قوانين واضحة وإجراءات سريعة	تعليم، صحة، مهارات وتكنولوجيا

ماذا يضمن للعراق قدرة تفاوض حقيقية ؟



نحن لا نريد القوة لنهزم الآخرين، بل لحماية حقوقنا



العدالة التي لا تحميها القوة تتحول إلى أمنية



بناء القوة هو الطريق الأوضح لاستعادة الاستقلال والمكانة

قوة الدولة هي التي تجعل الآخرين يحترمون حقوق العراق



الخلاصة

كيف يتعامل العراق مع المنطق الأمريكي؟

ناجي الغزي

لا يستطيع العراق التعامل مع المنطق الأمريكي بمنهج الرفض المطلق، كما لا يستطيع أن يتعامل معه بمنطق الاستسلام الكامل. فواشنطن لا تنظر إلى العراق بوصفه دولة تحتاج إلى الكهرباء والاستثمار والمساعدة الأمنية فحسب، بل بوصفه بلداً يقع في قلب منطقة تنافس استراتيجي، ويمتلك احتياطات نفطية كبيرة، وسوف تتجاوز ٤٦ مليون نسمة، وموقعاً يربط الخليج بإيران وتركيا وبلاد الشام. ولهذا يدخل العراق في الحسابات الأمريكية من بوابات الطاقة والمال والأمن والتوازن الإقليمي في آن واحد. غير أن المشكلة الأساسية تكمن في أن أدوات القوة بين الطرفين غير متكافئة. فالولايات المتحدة تمتلك نفوذاً واسعاً في النظام المالي العالمي، والتكنولوجيا والاستثمار والسلاح والعقوبات والعلاقات المصرفية، بينما يدخل العراق هذه العلاقة باقتصاد شديد الاعتماد على النفط والدولة.

الاقتصاد هو نقطة البداية

جانب كبير مما يسمى «النفوذ الخارجي» ليس إلا انعكاساً لنقاط ضعف داخلية قابلة للاستخدام من الخارج. ففي عام ٢٠٢٥ مثل النفط، وفق التقديرات الواردة في النص، نحو ٥٣٪ من الناتج المحلي الحقيقي، و٨٨٪ من إيرادات الحكومة، و٩١٪ من صادرات السلع. وهذا يعني أن الدولة العراقية ما تزال تعتمد في تمويل الرواتب والمشروعات والخدمات على مورد واحد تقريباً، يباع في الأسواق الدولية ويسعر أساساً بالدولار. كما أن ارتفاع سعر النفط اللازم لتحقيق التوازن في الموازنة يعكس تضخم الإنفاق الجاري، ولا سيما الرواتب والتقاعد. ومهما كان حجم الاحتياطات الأجنبية كبيراً فإنها تبقى مرتبطة باستمرار تدفق الإيرادات النفطية وكفاءة إدارة المدفوعات الخارجية. لذلك فإن السيادة المالية لا تتحقق بالشعارات، بل بتوسيع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النفط.

العلاقة مع النظام المالي العالمي

المشكلة ليست أن الولايات المتحدة تستطيع ببساطة «أخذ أموال العراق»، بل أن الاقتصاد العراقي مرتبط بالدولار، والمصارف المراسلة، وقواعد الامتثال المالي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومنذ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥ تغيرت آلية تمويل التجارة الخارجية، فأصبحت المعاملات المشروعة تمر بصورة أكبر عبر المصارف التجارية وعلاقتها المباشرة مع البنوك المراسلة، بدلاً من الاعتماد على نافذة التحويلات لدى البنك المركزي. وهذا التطور يقلل من التصورات المبسطة بشأن خضوع التجارة العراقية بالكامل لقرار خارجي مباشر، لكنه لا يلغي حقيقة أن قدرة المصارف العراقية على الوصول إلى النظام المالي الدولي أصبحت مرتبطة بسلامة الامتثال والشفافية وقوة المؤسسات المصرفية.

ومن هنا يبدأ استقلال القرار السياسي من إصلاح النظام المالي وتقليل نقاط الضعف، لا من رفع سقف الخطاب.

الطاقة مثال واضح على تحويل الضغط إلى مصلحة

ينطبق الأمر ذاته على قطاع الطاقة. ورغم أن العراق من كبار منتجي النفط، ظل يعتمد على الغاز الإيراني لتشغيل جزء مهم من محطات الكهرباء. وتكشف هذه المفارقة خللاً اقتصادياً واضحاً دولة تحرق كميات من الغاز المصاحب، ثم تستورد الغاز من الخارج لتوليد الكهرباء. ولهذا، إذا طالبت واشنطن بغداد بتقليل الاعتماد على الطاقة الإيرانية، فقد يكون للمطلب هدف جيوسياسي أمريكي، لكنه يتقاطع في الوقت نفسه مع مصلحة عراقية حقيقية. والرد الذي لا يكون برفض المطلب لأنه صادر من واشنطن، بل بتحويله إلى صفقة: إذا كان المطلوب تسريع استقلال العراق في الطاقة، فعلى الولايات المتحدة وشركائها دعم تمويل مشروعات الغاز المحلي، ونقل التكنولوجيا، وتطوير شبكات الكهرباء. ويقدم مشروع Gas Growth Integrated Project مع شركة TotalEnergies مثالاً على هذا النهج، إذ يجمع بين استثمار الغاز المصاحب والطاقة الشمسية ومعالجة مياه البحر وتطوير البنية التحتية. هذه هي اللغة التفاوضية الأكثر فاعلية: تحويل المطالبات الجيوسياسية إلى مكاسب تنمية قابلة للقياس.

لا أميركا وحدها ولا الصين وحدها

المنطق نفسه ينطبق على الصين. فالعراق لا يستطيع إخراج بكين من معادلاته الاقتصادية، لأن الصين أصبحت مورداً رئيسياً للسلع إلى السوق العراقية. ولذلك لا ينبغي أن يتحول النقاش إلى خيار ثنائي: أميركا أو الصين. السياسة الرشيدة تقوم على تنويع الشركاء ومنع أي دولة من التحول إلى مصدر احتكار جديد. فإذا أرادت الشركات الأمريكية توسيع حصتها، فعليها تقديم تمويل أفضل، وتكنولوجيا أكثر تطوراً، وتنفيذ أسرع، ونسب أعلى من تشغيل العراقيين ونقل المعرفة. وإذا قدمت الصين أو أوروبا أو دول الخليج أو اليابان عروضاً أفضل في قطاعات معينة، فمن مصلحة العراق الاستفادة منها ما دامت العقود شفافة، ولا تنشئ تبعية استراتيجية خطيرة. وهنا يتحول العراق من ساحة تنافس عليها القوى إلى سوق يجعل القوى تتنافس على خدمته.

الإصلاح الداخلي أساس التفاوض الخارجي

لكن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلب إصلاح الداخل أولاً. فما دامت الدولة تعتمد على النفط في معظم إيراداتها، ويستحوذ الإنفاق الجاري على الجزء الأكبر من الموازنة، ويبقى القطاع المصرفي ضعيفاً، فإن القدرة التفاوضية ستظل محدودة. فالأجور والتقاعد المرتفعة، وضعف الإيرادات غير النفطية، واتساع الدين العام ليست مجرد مؤشرات

مالية، بل مؤشرات على درجة الاستقلال السياسي. فالدولة التي تحتاج دائماً إلى ارتفاع أسعار النفط حتى تدفع نفقاتها الأساسية تكون أكثر هشاشة أمام التقلبات الخارجية. ولهذا فإن إصلاح سوق العمل وبيئة الأعمال والقطاع المالي والحوكمة ليس استجابة لإملاء خارجي، بل شرط لبناء الدولة.

الفرق بين الإملاء والإصلاح الضروري

ينبغي التفريق بين «الإملاء الخارجي» و«الإصلاح الضروري». فعندما تطالب واشنطن بإصلاح القطاع المصرفي، ومكافحة غسل الأموال، وتحسين بيئة الاستثمار، وحصر السلاح بيد الدولة، قد تكون لها حساباتها الخاصة. لكن السؤال العراقي الصحيح هو: هل تخدم هذه الخطوات مصلحة العراق أم لا؟ إذا كان الإصلاح يخدم الدولة، فيجب تنفيذه باعتباره قراراً عراقياً. أما إذا تعارض مطلب خارجي مع مصلحة وطنية واضحة، فيجب أن تكون بغداد قادرة على رفضه، وهذا الرفض لا يصبح مؤثراً إلا حين توجد بدائل مالية واقتصادية وأمنية كافية لتحمل كلفته. وهذه هي المعادلة الحقيقية للسيادة.

من إدارة الضغط إلى صناعة البدائل

لن يستعيد العراق استقلال قراره بطرد الولايات المتحدة من معادلاته، ولا بالانتقال من الاعتماد على واشنطن إلى الاعتماد على طهران أو بكين أو موسكو. فاستبدال تبعية بأخرى لا يصنع سيادة. السيادة الحقيقية تعني تقليل الحاجة إلى أي طرف منفرد، والدولة التي تنتج غازها وكهرباءها، وتنويع إيراداتها وصادراتها، وتمتلك قطاعاً مصرفياً مرتبطاً بعشرات المراكز المالية، وتجذب الاستثمارات من أميركا وأوروبا والصين والخليج وآسيا، وتسيطر على حدودها وسلاحها، تكون قدرتها على قول «لا» أكبر من دولة تعتمد على الخطابات وحدها.

الخاتمة

المعركة الحقيقية بالنسبة إلى العراق ليست: كيف نطرد النفوذ الأمريكي؟ بل: كيف نبني دولة تصبح أدوات الضغط الأمريكية والإيرانية والصينية وغيرها أقل فاعلية عليها؟ الجواب يبدأ من الداخل: تنويع الاقتصاد، إصلاح المالية العامة، تطوير القطاع المصرفي، تحقيق استقلال الطاقة، تحسين بيئة الاستثمار، وتوسيع شبكة الشركاء الخارجيين. عندها فقط تتحول العلاقة مع واشنطن من علاقة ضغط واستجابة إلى علاقة تفاوض ومصالح متبادلة، ويتحول العراق من ساحة تنافس عليها القوى إلى دولة تستخدم هذا التنافس لتعظيم مكاسبها. فالسيادة ليست في عدد المواقف التي نرفضها، بل في عدد البدائل التي نملكها. وكلما زادت بدائل العراق، ارتفعت قدرته على التفاوض، وصار قراره السياسي أكثر استقلالاً. وتحولت الضغوط الخارجية من أداة لإملاء الخيارات إلى فرصة لصناعة شروط أفضل تخدم المصلحة الوطنية.



تداعيات الحرب الأمريكية - الإيرانية على العراق



أ.د. ضياء واجد المهندس

قراءة سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية

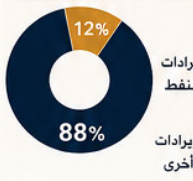


آلية انتقال التأثير إلى العراق

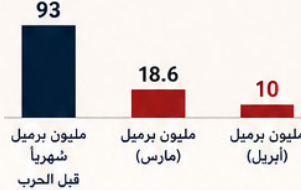
- الحرب الأمريكية الإيرانية
- تعطل الملاحة في مضيق هرمز
- انخفاض صادرات النفط والإيرادات
- ضغط على المالية العامة والموازنة
- تأثيرات على الاقتصاد والمجتمع والبيئة

الاعتماد النفطي والهشاشة المالية

هيكل الإيرادات 2025



تراجع الصادرات عبر مضيق هرمز (2026)



المالية العامة (الأشهر الأربعة الأولى (2026)

الإيرادات الكلية	31.16	تريليون دينار
النفقات الكلية	37.84	تريليون دينار
العجز الفعلي	6.67	تريليون دينار

الطاقة والكهرباء

- الغاز الإيراني يغطي أكثر من 30% من إنتاج الكهرباء
- قدرة التوليد المتاحة 2024: 25 غيغاواط
- الطلب الصيفي: 48 غيغاواط
- فجوة القدرة: 23 غيغاواط



اجتماعية

- معدل الفقر 2024: 17.5%
- معدل البطالة 2024: 13.5%



ارتفاع الأسعار = تراجع القدرة الشرائية وزيادة الاحتقان الاجتماعي

الأمن الغذائي

احتياجات استيراد القمح 2025/2026

2.4 مليون طن

8% أعلى من متوسط السنوات الخمس السابقة
إجمالي واردات الحبوب المتوقعة 5.5 مليون طن

أمن الطاقة والسيادة

إيقاف حرق الغاز المصاحب مشروع وطني استراتيجي
من أكبر الدول في حرق الغاز المصاحب عالمياً (2025)

9 دول تتخمل 83% من إجمالي الحرق العالمي

استثمار الغاز = أمن طاقي واقتصادي وبيئي

البيئة والمناخ

ارتفاع الأيام المغبرة في العراق



- مخاطر الحرب:
- تلوث الهواء والمياه والتربة
- تسريبات نفطية وحوادث صناعية
- انبعاثات حرائق وعملية عسكرية
- تصحر وشح مياه وتدهور بيئي

متطلبات استراتيجية للعراق

- حصر قرار الحرب والسلم بيد الدولة
- تعزيز سيادة القانون ومنع استخدام الأراضي العراقية للاستهداف
- تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط
- استثمار الغاز المصاحب وتطوير حقول الغاز المحلية
- تطوير الطاقة البديلة والربط الكهربائي مع دول الجوار
- دعم الزراعة وإدارة المياه وتعزيز الأمن الغذائي
- حماية الاحتياطيات النقدية وضبط الاقتراض
- تنويع منافذ تصدير النفط وتقليل الاعتماد على منفذ واحد

الدرس الأهم

الخطر الأكبر ليس الحرب وحدها، بل النموذج الاقتصادي القائم على الاعتماد النفطي والإنفاق التشغيلي وممارسات تصدير معرضة للصدمات الخارجية.

ما يجب أن يكون هدف العراق



الخلاصة

تنويع الاقتصاد، وتحقيق أمن الطاقة، وتعزيز سيادة الدولة لم تعد خيارات قابلة للتأجيل، بل أصبحت ركائز مباشرة للأمن الوطني العراقي.

تداعيات الحرب الأمريكية - الإيرانية على العراق: قراءة سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية

أ.د. ضياء واجد المهندس

تمثل الحرب الأمريكية - الإيرانية تحدياً استراتيجياً بالغ الخطورة للعراق، ليس لأنه طرف مباشر فيها، بل لأن موقعه الجغرافي وبنيتها الاقتصادية واعتماده الكبير على النفط وارتباط منظومة الطاقة والتجارة بالبيئة الإقليمية تجعل من الصعب عزله عن تداعياتها. فكل اضطراب في الخليج أو مضيق هرمز يمكن أن ينتقل سريعاً إلى الموازنة والكهرباء والأسعار وفرص العمل. ومن هنا، تكشف الأزمة أن أمن العراق لم يعد يُقاس بسلامة حدوده وحدها، بل بقدرته على حماية اقتصاده وموارده وقراره الوطني من الصدمات الخارجية.

أولاً: السياسة والأمن

تضع الحرب بغداد أمام معادلة دقيقة. فالعراق يرتبط بعلاقات استراتيجية واقتصادية وأمنية مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تجمعه بإيران حدود طويلة ومصالح تجارية وصلات سياسية واسعة. كما أن وجود قوى وفصائل مسلحة ذات مواقف إقليمية مختلفة يزيد حساسية المشهد ويجعل أي تصعيد خارجي قابلاً للانتقال إلى الداخل. ولا تقتصر المخاطر على ضربات العسكرية المباشرة، بل تشمل اضطراب التجارة والطاقة والاستثمار والملاحة. لذلك يصبح حصر قرار الحرب والسلام واستخدام القوة بيد مؤسسات الدولة شرطاً اقتصادياً بقدر ما هو شرط سياسي وأمني. فكل استخدام للأراضي العراقية خارج قرار الحكومة قد يعرض المصالح الوطنية لردود لا يملك العراق التحكم في حجمها.

ثانياً: النفط والموازنة

تكمّن أضعف حلقات الاقتصاد العراقي في اعتماده الكبير على العائدات النفطية لتمويل الدولة. وقد أظهر صندوق النقد الدولي قبل الحرب أن الأجيور ومعاشرات التقاعد مرشحة لبلوغ نحو ٢٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٦، مع اتساع العجز المالي، وهو ما يعني أن جزءاً كبيراً من الإنفاق يصعب خفضه سريعاً عند تراجع الإيرادات. وقد ظهرت هذه الهاشنة خلال الأشهر الأولى من ٢٠٢٦. قبيانات وزارة المالية عن الفترة من كانون الثاني إلى نيسان أظهرت إيرادات بنحو ٣١,١٦ تريليون دينار، مقابل نفقات تقارب ٣٧,٨٤ تريليوناً، أي بعجز فعلي يقارب ٦,٦٧ تريليون دينار. وبلغت الإيرادات النفطية نحو ٢٦,١٢ تريليون دينار، أي قرابة ٨٤٪ من إجمالي الإيرادات خلال تلك الفترة. وقد نشرت وزارة المالية بالفعل حساب الدولة حتى نيسان ضمن تقارير الموازنة لعام ٢٠٢٦. ويكشف اضطراب مضيق هرمز خطورة الاعتماد على مسار تصدير شديد الحساسية. فالعراق كان يصدر قبل الحرب نحو ٩٣ مليون برميل شهرياً عبر المضيق، لكن

الصادرات عبر هذا الطريق انخفضت في أبريل/نيسان ٢٠٢٦ إلى نحو ١٠ ملايين برميل فقط. ومع استمرار الاضطراب، تتراجع التدفقات بالدولار وترتفع الحاجة إلى الاقتراض أو تأجيل الإنفاق الاستثماري، وقد تتحول الموازنة تدريجياً من أداة للتنمية إلى أداة لتأمين الرواتب والخدمات الأساسية.

ثالثاً: الطاقة والكهرباء

يمثل اعتماد منظومة الكهرباء على الغاز المستورد من إيران أحد أبرز مواطن الضعف الاستراتيجي. وتشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن الغاز الإيراني كان يوفر الوقود لأكثر من ٣٠٪ من توليد الكهرباء في العراق، فيما لم تتجاوز القدرة المتاحة للتوليد في ٢٠٢٤ نحو ٢٥ غيغاواط مقابل طلب صيفي يصل إلى قرابة ٤٨ غيغاواط. وكانت فجوة الكهرباء قائمة قبل الحرب، وأي اضطراب في إمدادات الغاز يزيد حدة. لذلك لم يعد استثمار الغاز المصاحب وتطوير الحقول الغازية المحلية مسألة فنية مؤجلة، بل قضية أمن قومي. كما ينبغي تسريع الربط الكهربائي مع دول الجوار وتطوير الطاقة الشمسية، وتحسين كفاءة شبكات النقل والتوزيع، حتى لا يبقى قطاع حيوي بحجم الكهرباء رهين مورد خارجي واحد.

رابعاً: التداعيات الاجتماعية

تنتقل آثار الحرب من الخزينة والطاقة إلى الأسرة العراقية عبر ارتفاع تكاليف النقل والغذاء والكهرباء والسلع المستوردة وتراجع الاستثمار. وتزداد الخطورة لأن العراق دخل الأزمة وهو يعاني أصلاً من تحديات اجتماعية واضحة. فقد أظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة أن معدل الفقر بلغ ١٧,٥٪ في ٢٠٢٤، فيما بلغ معدل البطالة ١٣,٥٪. كما تخفي المعدلات الوطنية تفاوتاً واسعاً بين المحافظات: إذ بلغت نسبة الفقر في المثنى ٤٣,٦٪، وفي بابل ٣٤,٤٪، وفي الديوانية ٢٨,٩٪، وفي البصرة ٢٧,٩٪. ولذلك فإن أي ارتفاع حاد في الأسعار أو تراجع في فرص العمل لن يتوزع بالتساوي، بل سيصيب المحافظات والفئات الهشة بصورة أشد. لذلك ينبغي حماية شبكات الرعاية الاجتماعية والخدمات الأساسية، وعدم تحميل أصحاب الدخول المحدودة العبء الأكبر من التقشف.

خامساً: الأمن الغذائي

يعتمد العراق على الاستيراد لتغطية جزء من احتياجاته الغذائية، وهو ما يجعله حساساً لارتفاع كلفة الشحن والطاقة والأسمدة واضطراب طرق التجارة. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة احتياجات استيراد القمح في موسم ٢٠٢٣/٢٠٢٥ بنحو ٢,٤ مليون طن، أي أعلى بنحو ٨٪ من متوسط السنوات الخمس السابقة. ولا يعني ذلك أن العراق يقف أمام أزمة غذائية حتمية، لكنه يوضح أهمية بناء هامش أمان أكبر عبر دعم الإنتاج المحلي، ورفع كفاءة الري، وتأمين البذور والأسمدة، والمحافظة على مخزونات استراتيجية من الحبوب والمواد الأساسية. فالأمن الغذائي في زمن الحرب

لا يقاس فقط بوجود المال لشراء الغذاء، بل أيضاً بقدرة الدولة على ضمان وصوله واستقرار أسعاره.

سادساً: البيئة والغاز المحروق

تضيف الحرب خطراً جديداً إلى بيئة عراقية تعاني أصلاً من شح المياه والتصحر وتغلح الأراضي والعواصف الترابية والتلوث الصناعي. وأي استهداف لمنشآت النفط أو المخازن والأنابيب قد يؤدي إلى تسربات وحرائق وتلوث في الهواء والمياه والتربة. وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن عدد الأيام المغبرة في العراق ارتفع من نحو ٢٤٣ إلى ٢٧٢ يوماً سنوياً خلال العامين الماضيين، وقد يقترب من ٣٠٠ يوم بحلول ٢٠٥٠ إذا استمرت الاتجاهات المناخية الراهنة. وفي الوقت نفسه، يبقى حرق الغاز المصاحب مفارقة اقتصادية وبيئية ثقيلة. فالبئك الدولي يضع العراق ضمن أكبر تسع دول في العالم في حرق الغاز، وهي دول مسؤولة مجتمعة عن أكثر من أربعة أخماس الحرق العالمي في ٢٠٢٥. وهذا يعني أن العراق يهدر مورداً يحتاج إليه لتوليد الكهرباء، ثم يتحمل كلفة استيراد جزء من احتياجاته من الخارج.

من إدارة الأزمة إلى بناء المناعة

تكشف الحرب أن المشكلة العراقية ليست في الصدمة الخارجية وحدها، بل في قدرة النموذج الاقتصادي على امتصاصها. فاقتصاد يعتمد على النفط، وموازنة مثقلة بالنفقات الجارية، وكهرباء مرتبطة بالغاز المستورد، وزراعة تحتاج إلى دعم أكبر، ومسارات تصدير معرضة للاختناق، سيكون بطبيعته أكثر هشاشة أمام أي حرب إقليمية. لذلك يجب أن تتحول الاستجابة من إدارة الطوارئ إلى بناء مناعة اقتصادية طويلة الأمد: تنويع الإيرادات، واستثمار الغاز وإيقاف حرقه تدريجياً، وتطوير الصناعة والزراعة، وتوسيع منافذ تصدير النفط، وحماية الاحتياطيات النقدية، وضبط الاقتراض، وتطوير الطاقة البديلة، وتعزيز الأمن الغذائي، وربط هذه السياسات كلها بسيادة الدولة وحصر قرار الحرب والسلام بمؤسساتها. إن الخطر الأكبر على العراق ليس الحرب الأمريكية - الإيرانية وحدها، بل استمرار نموذج يجعل أزمة تقع خارج الحدود تتحول خلال أسابيع إلى أزمة في الموازنة والكهرباء والغذاء والعمل. ولهذا فإن تنويع الاقتصاد وأمن الطاقة والسيادة الوطنية لم تعد ملفات إصلاح يمكن تأجيلها، بل أصبحت ركائز مباشرة للأمن القومي العراقي. فالدولة القادرة على الصمود ليست الدولة التي تتجنب كل أزمة، بل التي تمتلك من التنوع المؤسسي والاقتصادي ما يمنع الأزمة الخارجية من التحول إلى انهيار داخلي. وهذه هي المهمة التي تفرضها الحرب على العراق اليوم: أن يحول هشاشته المكشوفة إلى مشروع لإعادة بناء قدرته على الاستقلال والصمود.



المنظومة الوطنية المتكاملة للطاقة والمياه والصناعة والاقتصاد الدائري حتى عام 2050

رؤية استراتيجية لتحويل ميناء الفاو الكبير والبصرة إلى قاعدة اقتصادية منتجة



رياض جبار العيداني



1. جوهر المنظومة المتكاملة



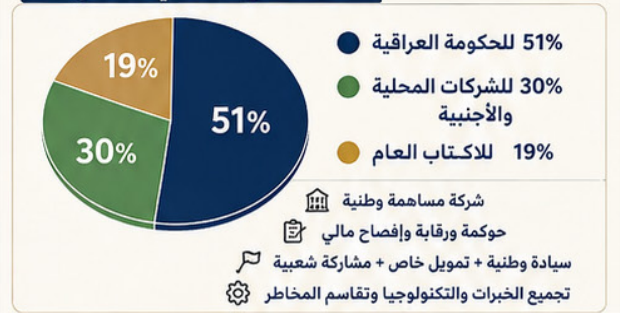
2. سلسلة القيمة الدائرية



3. العائد الاقتصادي والاستراتيجي



4. النموذج التمويلي المقترح



5. خارطة التوسع حتى 2050



6. الرسالة الختامية

تكامل الطاقة والمياه واسترداد الموارد والصناعة والتمويل يمكن أن يحول ميناء الفاو والبصرة إلى قلب للاقتصاد الدائري العراقي بحلول 2050.

المنظومة الوطنية المتكاملة للطاقة والمياه والصناعة والاقتصاد الدائري حتى عام ٢٠٥٠

رياض جبار العيداني

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
والاقتصادية

١٧

الاستثمارات الباحثة عن مصادر طاقة مستقرة ونظيفة.

ثانيًا: محطة تحلية مياه البحر

لا يمكن لمنطقة اقتصادية وصناعية واسعة أن تتطور من دون مصدر مستقر للمياه، ولذلك تمثل محطة التحلية الركيزة الثانية للمشروع. وتقتصر الدراسة لإنشاء محطة بطاقة أولية تصل إلى ٢٥٠ ألف متر مكعب يوميًا، بالتزامن مع المرحلة الأولى من محطة الطاقة بقدرة ١٠٠ ميغاواط، على أن تتوسع طاقتها مع ازدياد الطلب مستقبلاً. ولا يقتصر استخدام المياه المنتجة على الاستهلاك البشري، بل يمتد إلى الصناعات والتبريد والتنظيف والخدمات المنائية والعمليات الكيميائية المختلفة. وتكمن الميزة في دمج محطة التحلية مع منظومة الطاقة الشمسية، بما يسمح بتوفير جزء من احتياجات الطاقة محليًا، ويعزز أمن المياه والطاقة في وقت واحد. كما تقترح الرؤية التعامل مع المحلول الملحي الناتج عن التحلية بوصفه موردًا اقتصاديًا محتملاً بدل اعتباره نفاية، من خلال دراسة إمكانية استخلاص الأملاح والمعادن ذات القيمة الصناعية متى ما أثبتت الجدوى الاقتصادية إمكانية ذلك. وهكذا تتحول المياه من قيد أمام التوسع الصناعي إلى عامل جذب للاستثمار.

ثالثًا: استرداد الموارد من مياه الصرف

يمثل مشروع استرداد الموارد من مياه الصرف الصحي أحد أكثر عناصر المنظومة ابتكارًا من الناحيتين الاقتصادية والبيئية. فبدل التعامل مع مياه الصرف باعتبارها مخلفات يجب التخلص منها، تقوم الفكرة على إعادة استخدامها بوصفها مصدرًا للمياه والطاقة والأسمدة والمواد الأولية. وتستقبل المحطة مياه الصرف المنزلية والصناعية والمياه الناتجة عن أنشطة الميناء والمنطقة الاقتصادية، ثم تخضعها لمراحل معالجة تتيح إنتاج مياه صناعية معالجة، واستخلاص الغاز الحيوي، واسترداد الفوسفور والنيتروجين والأملاح، إلى جانب معالجة الحمأة. وتقترح الدراسة رفع الطاقة تدريجيًا من ٢٥٠ ألف متر مكعب يوميًا حتى عام ٢٠٣٥، إلى ٥٠٠ ألف متر مكعب خلال الفترة ٢٠٣٥-٢٠٤٥، وصولًا إلى ٧٥٠ ألف متر مكعب يوميًا بحلول عام ٢٠٥٠. وتكمن القيمة الاقتصادية في أن كل متر مكعب من المياه المعاد استخدامها يمثل موردًا جديدًا، وكل كمية من الغاز الحيوي تمثل مصدرًا للطاقة، وكل مادة مستردة يمكن أن تتحول إلى منتج قابل للتسويق.

رابعًا: المجمع الكيميائي والصناعات التحويلية

يمثل المجمع الكيميائي المرحلة التي تنتقل فيها المنظومة من إنتاج الطاقة والمياه والمواد الأولية إلى إنتاج القيمة المضافة. وتقتصر الدراسة أن يضم المجمع صناعات مثل الكلور والصودا الكاوية والميثانول والأمونيا والأسمدة والهيدروجين والغازات الصناعية والمواد المستخدمة في معالجة المياه، بما يلبي جزءًا من احتياجات السوق العراقية ويتيح تصدير الفائض عبر ميناء الفاو. وتبرز أهمية المجمع في تقليل الاعتماد على استيراد المواد الكيميائية والأسمدة والمنتجات الصناعية، وفي الوقت ذاته إنشاء قاعدة تصديرية جديدة. كما يمكن لهذه الصناعات الاستفادة من الأملاح والمواد

المستردة من محطتي التحلية ومعالجة مياه الصرف، ومن الكهرباء والمياه المتوفرة داخل المشروع. وهكذا تتشكل سلسلة إنتاج متكاملة تبدأ بالطاقة الشمسية، ثم المياه، ثم استرداد الموارد، ثم تحويل تلك الموارد إلى مواد كيميائية ومنتجات صناعية، قبل نقلها إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية عبر الميناء.

خامسًا: النموذج الاقتصادي والتمويل

تقوم الجدوى الاقتصادية للمشروع على تعدد مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على نشاط واحد، وتشمل بيع الكهرباء والمياه المحلاة والغازات الصناعية والمعالجة والغاز الحيوي والأسمدة والغازات الصناعية والأملاح والمنتجات الكيميائية. وقد قدرت الدراسة إجمالي الإيرادات السنوية للمشروع المتكامل بنحو ٩٢٤,٩ مليون دولار، مع التأكيد أن هذه الأرقام أولية وقابلة للمراجعة عند إعداد التصميم التنفيذي ودراسات السوق التفصيلية. أما التحدي الأكبر فهو التمويل، ولذلك تقترح الدراسة تحويل المشروع إلى كيان استثماري قادر على تعبئة رأس المال، بدل تحميل الموازنة العامة كامل تكاليف الإنشاء. ويتمثل الخيار الأول في تأسيس شركة مساهمة وطنية تتمتع بشخصية قانونية واستقلال مالي، وتخضع للحكومة والرقابة والإفصاح، بما يسمح بجمع رؤوس الأموال الحكومية والخاصة واستقطاب التكنولوجيا والخبرات وتوزيع المخاطر. أما الخيار الثاني فيقوم على نموذج للخصخصة التنموية، من خلال تأسيس شركة استثمارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مع توزيع الملكية بنسبة ٥١٪ للحكومة العراقية، و٣٠٪ للشركات المحلية والأجنبية، و١٩٪ للاكتتاب العام. ويجمع هذا النموذج بين السيادة الوطنية والتمويل الخاص والمشاركة الشعبية، إذ تحتفظ الدولة بالحصة الحاكمة، بينما يشارك القطاع الخاص بالتمويل والخبرة والتكنولوجيا، ويحصل المواطنون والمصارف وصناديق التقاعد والمستثمرون العراقيون على فرصة امتلاك جزء من أصل اقتصادي منتج.

الخلاصة

إن قوة مشروع ميناء الفاو لا تكمن في مشروع منفرد، بل في تكامل الطاقة والمياه واسترداد الموارد والصناعة والتمويل ضمن منظومة واحدة. فعندما تتحول الطاقة الشمسية إلى كهرباء وحرارة، والمياه إلى مورد صناعي، ومياه الصرف إلى مواد قابلة للاسترداد، والأملاح إلى مدخلات صناعية، ثم تتحول هذه المدخلات إلى منتجات يمكن تصديرها عبر الميناء، يصبح الفاو أكثر من مشروع للنقل البحري. وعند نجاح هذا التكامل، يمكن لمحافظة البصرة أن تتحول بحلول عام ٢٠٥٠ إلى قاعدة صناعية ولوجستية وإنتاجية متقدمة، تسهم في تنويع الاقتصاد العراقي، وخلق فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتحويل ميناء الفاو الكبير إلى أحد أهم الأصول الاقتصادية المنتجة في العراق.

ميناء الفاو الكبير بوصفه نواة لمجمع اقتصادي متكامل للطاقة والمياه والصناعة منذ عام ٢٠٢٠، انطلقت فكرة البحث في مشروع متكامل للطاقة في العراق، وتطورت تدريجيًا حتى تحولت إلى دراسة متكاملة من ١١٢ صفحة، أرسلت نسخة منها إلى رئيس مجلس الوزراء عن طريق النائب فالح الخزعلي بتاريخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٢٦، كما أرسلت نسخة أخرى إلى وزير النقل. وتقوم الفكرة الأساسية للمشروع على استثمار الموقع الاستراتيجي لميناء الفاو الكبير بما يتجاوز وظيفته التقليدية كمرفق للنقل البحري، وتحويله إلى نواة لمنطقة اقتصادية وصناعية متكاملة تستطيع إعادة صياغة الدور الاقتصادي لمحافظة البصرة والعراق عمومًا. وتقترح الدراسة إنشاء منظومة مترابطة تتكون من محطة للطاقة الشمسية الحرارية المركزة CSP، ومحطة لتحلية مياه البحر، ومحطة لاسترداد الموارد من مياه الصرف الصحي، ومجمع كيميائي للصناعات التحويلية، ضمن كيان اقتصادي موحد يخدم الميناء والمنطقة الاقتصادية الحرة والمناطق الصناعية المستقبلية حتى عام ٢٠٥٠ على أقل تقدير. وتكمن قوة هذه الرؤية في أن كل مشروع لا يعمل بصورة منفصلة، بل تتحول مخرجاته إلى مدخلات لمشروع آخر، مما يرفع القيمة الاقتصادية للموارد، ويقلل الهدر والتكاليف والانبعاثات، ويؤسس لنموذج متقدم من الاقتصاد الدائري.

أولًا: محطة الطاقة الشمسية الحرارية المركزة

تشكل محطة الطاقة الشمسية الحرارية المركزة CSP النواة الأساسية للمنظومة، لأنها توفر جانبًا مهمًا من احتياجات المشاريع الأخرى من الطاقة. وتختلف هذه التقنية عن محطات التوليد التقليدية في اعتمادها على الإشعاع الشمسي المباشر، مع إمكانية تخزين الطاقة الحرارية باستخدام الأملاح المنصهرة، الأمر الذي يسمح باستمرار إنتاج الكهرباء خلال ساعات المساء وأوقات ارتفاع الطلب. وتقترح الدراسة البدء بمحطة بقدرة ١٠٠ ميغاواط، قابلة للتوسع مستقبلاً إلى ٥٠٠ ميغاواط، لتغذية ميناء الفاو والمنطقة الاقتصادية والصناعية ومحطة التحلية ومحطة استرداد الموارد والمجمع الكيميائي. وبذلك لا تكون المحطة مجرد منشأة لإنتاج الكهرباء، بل مصدرًا للطاقة الكهربائية والحرارية والبحار الصناعي، وقاعدة لتوسيع النشاط الإنتاجي في المنطقة. كما أن ربطها بالمشروعات الأخرى يزيد من جدواها الاقتصادية؛ فالكهرباء يمكن استخدامها في تشغيل محطات التحلية والمعالجة والمصانع، بينما يمكن الاستفادة من الحرارة في التطبيقات الصناعية المختلفة. ويسهم الاعتماد على الطاقة الشمسية في تقليل استهلاك الوقود الأحفوري والانبعاثات، كما يمنح المنطقة ميزة تنافسية عند استقطاب

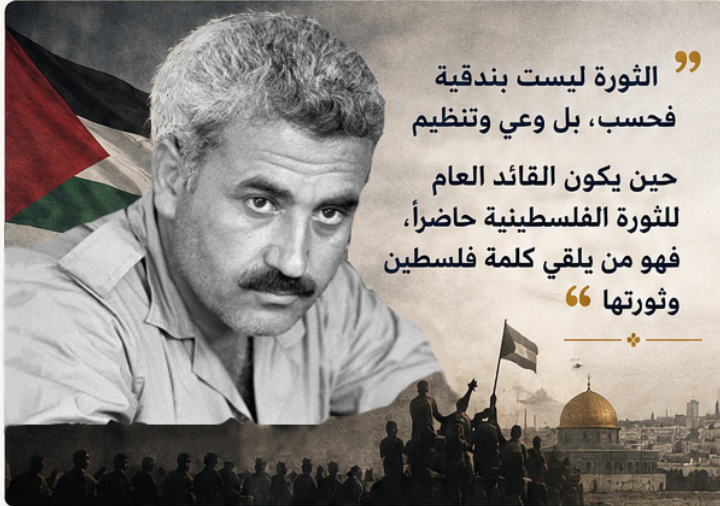


ذكرى قائد ثوري مؤسس الدكتور جورج حبش



عمر حلمي الغول

مئة عام على ميلاد حكيم الثورة الفلسطينية



”الثورة ليست بندقية
فحسب، بل وعي وتنظيم
حين يكون القائد العام
للتورة الفلسطينية حاضراً،
فهو من يلقي كلمة فلسطين
وثورتها“

أرقام وشواهد من مسيرة الثورة الفلسطينية

950,000
فلسطيني تهجروا
في نكبة 1948

530
قرية وبلدة فلسطينية
دمرت في النكبة

1965
بداية الثورة الفلسطينية
المعاصرة

12 نوفمبر 1964
استشهاد المناضل
خالد أبو عيشة

1961
اعتقل في سوريا
وبدا مراجعته الفكرية

محطات في مسيرة قائد



2 أغسطس 1926
ولد في مدينة اللد الفلسطينية



1948
عاش النكبة وتهجير أسرته
من اللد



أواخر الأربعينيات
شارك في تأسيس حركة
القوميين العرب



1967
تأسيس الجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين



2000 - 1967
أمين عام الجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين



26 يناير 2008
رحل عن عالمنا، تاركاً إرثاً
كفاحياً وفكرياً خالداً

من أقواله المأثورة

”الثورة ليست بندقية فحسب،
بل وعي وتنظيم“

”نختلف في الرؤى
والاجتهادات، لكننا لا نختلف
على فلسطين“

أبرز مبادئه ورؤاه



الربط الجدلي بين البعد
الوطني والقومي والاشتراكي



الوحدة الوطنية
خط أحمر



الثورة عملية جماهيرية
شاملة



الانخراط في حركة التحرر
العالمية

إسهاماته الرئيسية

✓ مؤسس حركة القوميين العرب
والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

✓ من صناع الهوية الوطنية
الفلسطينية المعاصرة

✓ ساهم في تحويل الكفاح الفدائي
إلى مشروع ثوري وطني شامل

✓ مدافع صلب عن حقوق شعبه
والوحدة العربية

دوره في حماية الوحدة

✓ قدم ياسر عرفات ليلقي كلمة
الثورة في حضوره

✓ رغم اختلافه العميق مع أبو عمار،
حافظ على وحدة الصف الوطني

✓ الجبهة الشعبية كانت صمام أمان
الوحدة في أماكن وجودها

✓ آمن بأن الخلاف في الرؤى لا يعني
الخلاف على فلسطين

التحديات التي واجهها



الاحتلال الإسرائيلي
والعدوان المستمر



الانقسامات العربية
والتجزئة



التوازن بين الوطني
والقومي والدولي



الاعتقال والملاحقة
والاغتيالات



الضغوط السياسية
والاقتصادية

الإرث الخالد



جورج حبش ليس مجرد قائد سياسي، بل تجربة فكرية وثورية متكاملة، مزج فيها بين الحكمة والنضال، والالتزام بالمبادئ والواقعية السياسية، وسبق في اسمه حاضراً في ذاكرة شعبه وأمتة كلما ذكرت الحرية والكرامة والعدالة.

رسالة مستمرة



تستلهم الأجيال القادمة
من إرثه النضالي والفكري
طريق التحرر والعودة

ذكرى قائد ثوري مؤسس

عمر حلمي الغول

هناك رجال يتفولذون في معمعان النضال، وتصلقهم تجاربهم الشخصية والكفاحية حتى يصبح حضورهم جزءاً من تاريخ شعوبهم وحركاتهم. فهم لا يتقدمون إلى مواقع القيادة بفعل الموقع التنظيمي وحده، بل لأن ما راكموه من تجربة وفكر وقدرة على اتخاذ القرار يمنحهم مكانة تتجاوز حدود اللحظة السياسية. ومن بين هؤلاء يبرز اسم الدكتور جورج حبش، أحد أبرز قادة الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة القومية العربية في القرن العشرين. وُلد جورج حبش في مدينة اللد الفلسطينية في الثاني من آب/أغسطس ١٩٢٦. وعندما وقعت النكبة عام ١٩٤٨، كان يدرس الطب في الجامعة الأميركية في بيروت، لكنه عاد إلى مدينته وعاش مع أسرته وأبناء شعبه تجربة التهجير التي شكلت منعطفاً حاسماً في وعيه السياسي والإنساني. وقد رأى بعينه ما حل بالفلسطينيين من طرد وتشريد وتدمير لمدن وقرى، وهي تجربة تركت أثراً عميقاً في مساره اللاحق، وحولت الطبيب الشاب إلى أحد أبرز رموز العمل القومي الفلسطيني. لم يتعامل حبش مع النكبة بوصفها مأساة ينبغي البكاء عليها فقط، بل بوصفها سؤالاً سياسياً وتنظيماً يحتاج إلى فعل. ومع مجموعة من رفاقه الفلسطينيين والعرب، شارك مطلع الخمسينيات في تأسيس حركة القوميين العرب، التي حملت مشروعاً قومياً واسعاً وربطت قضية فلسطين بالتححرر العربي والوحدة والاستقلال. وتولى حبش موقعاً قيادياً مركزياً في الحركة، مستفيداً من شخصيته الكاريزمية وقدرته التنظيمية وتأثيره الفكري. وقبل انطلاق حركة فتح رسمياً بعملياتها المعروفة في مطلع عام ١٩٦٥، كانت فروع حركة القوميين العرب في فلسطين قد بدأت بتشكيل مجموعات فدائية، من بينها «شباب الثار» و«أبطال العودة». وتورد الرواية الواردة في النص أن المناضل خالد أبو عيشة استشهد في منطقة الجليل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ خلال تلك المرحلة المبكرة من النشاط الفدائي. غير أن ارتباط الحركة آنذاك بالمشروع الناصري، وحساباتها المتعلقة بتجنب دفع مصر إلى مواجهة عسكرية قبل أوانها، جعلها تتردد في الإعلان الواسع عن بعض نشاطاتها، وهو ما أتاح لحركة فتح لاحقاً أن تصدر المشهد الفدائي الفلسطيني. وجاءت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ لتفرض مراجعة شاملة على الحركة القومية العربية وعلى القوى الفلسطينية. وفي هذا السياق تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ليصبح جورج حبش أمينها العام وأحد أبرز وجوهها السياسية والتنظيمية. وقد

حبش يريد بها بين التنافس السياسي والوحدة الوطنية. كما ارتبط اسمه بفكرة أن الثورة لا يمكن اختزالها في السلاح. ومن العبارات المنسوبة إليه: «الثورة ليست بندقية فحسب، بل وعي وتنظيم». وهذه الفكرة تكشف جوهر نظريته للعمل السياسي؛ فالسلاح، في نظره، لا يصبح أداة تحرر إلا عندما يرتبط بوعي وبرنامج وتنظيم وهدف سياسي واضح. أما البندقية المنفصلة عن المشروع السياسي، فقد تتحول إلى قوة بلا اتجاه أو إلى وسيلة صراع لا تخدم التحرر. ومن هنا اكتسب لقب «حكيم الثورة»، ليس فقط لأنه كان طبيياً، بل لأن صورته ترسخت لدى كثير من رفاقه وخصومه بوصفه شخصية سياسية تجمع بين الصلابة والمراجعة، وبين المنافسة والحرص على الوحدة. وقد جسدت الجبهة الشعبية في مراحل عديدة دور المعارض القوي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، لكنها ظلت، في الوقت نفسه، جزءاً من بنيتها العامة، وهو ما عبّر عنه حبش في قوله المنسوب إليه: «نختلف في الرؤى والاجتهادات، لكننا لا نختلف على فلسطين». رحل جورج حبش في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بعد مسيرة امتدت لعقود من العمل السياسي والفكري والتنظيمي. وبعد مرور سنوات على رحيله، ما زال حضوره قائماً في الذاكرة الفلسطينية والعربية، لا لأن تجربته كانت خالية من الأخطاء أو المراجعات، بل لأنها مثلت نموذجاً لقائد ربط حياته الشخصية بقضية عامة، وظل وفياً لما آمن به حتى نهاية مسيرته. وفي الذكرى المئوية لميلاده، لا تكمن قيمة استحضار جورج حبش في تحويله إلى صورة مثالية خارج النقد، بل في قراءة تجربته بكل ما فيها من صلابة وتحولات ودروس. فقد أثبت أن القيادة ليست موقعاً تنظيمياً فقط، وأن الكاريزما لا تكفي من دون وعي ومشروع، وأن الخلاف السياسي لا ينبغي أن يهدم الوحدة الوطنية. إن الوفاء الحقيقي لتجربة حبش لا يكون بتكرار شعاراته، بل باستحضار منهجه في المراجعة، والنزاهة، والالتزام، وربط الفكرة بالتنظيم والممارسة. ولهذا يبقى «الحكيم» حاضراً في ذاكرة من عرفوه وعاصروه، وفي تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، بوصفه واحداً من رجال مرحلة كاملة، صاغوا جزءاً من ملامحها وتركوا وراءهم إرثاً لا يزال مفتوحاً للنقاش والتقييم.

استمر في هذا الموقع حتى عام ٢٠٠٠، حين قرر التنحي بإرادته، فخلفه أبو علي مصطفى الذي اغتالته إسرائيل في مكتبه بمدينة البيرة في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، ثم تولى أحمد سعدات الأمانة العامة، وهو معتقل في السجون الإسرائيلية منذ اقتحام سجن أريحا في آذار/مارس ٢٠٠٦. ويحمل قرار تنحيه عن الأمانة العامة دلالة مهمة في قراءة تجربته القيادية. ففي بيئة سياسية عربية كثيراً ما ارتبط فيها الموقع القيادي بالشخص حتى نهاية العمر، اختار حبش أن ينسحب من الموقع التنظيمي مع بقاء حضوره المعنوي والفكري. وقد أتاح ذلك انتقال المسؤولية إلى جيل آخر، وأكد، من حيث المبدأ، أن المؤسسة ينبغي أن تبقى أكبر من الفرد مهما بلغت مكانته. كما أن هذا الموقف ينسجم مع الصورة التي حرص على تكوينها لنفسه بوصفه قائداً في حركة جماعية لا زعيماً فوق التنظيم. ولذلك فإن تقييم تجربته لا يقتصر على مواقفه من الصراع أو خياراته الفكرية، بل يشمل أيضاً فهمه لدور القيادة وحدودها وضرورة تجديدها. لم يكن حبش قائداً عسكرياً أو تنظيمياً فقط، بل كان صاحب تجربة فكرية متحركة. فقد عرف الفكر القومي في بداياته، ثم انفتح بصورة أعمق على الفكر الاشتراكي والماركسي، ولا سيما بعد تجربة اعتقاله في سوريا عقب انهيار الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١. وقد أتاحت له تلك التجربة وقتاً واسعاً للقراءة والمراجعة، وأسهمت لاحقاً في تطور الخط الفكري والسياسي للجبهة الشعبية نحو تبني رؤى اشتراكية وماركسية أكثر وضوحاً. ومع ذلك، لم يكن تحول الفكر انفصالياً عن البعد الوطني والقومي، بل حاول الجمع بين هذه المستويات الثلاثة: الوطني الفلسطيني، والقومي العربي، والاجتماعي التحرري. ولهذا ظل ينظر إلى فلسطين باعتبارها قضية وطنية فلسطينية وقضية عربية في الوقت نفسه، ويربط التحرر من الاحتلال بمشروع أوسع للتحرر الاجتماعي والسياسي. ومن أبرز ما ميز تجربته، بحسب شهادات معاصريه، نزاهته الشخصية وتواضعه وابتعاده عن مظاهر السلطة، إضافة إلى تمسكه بالوحدة الوطنية الفلسطينية. فعلى الرغم من الخلافات العميقة التي نشأت بين الجبهة الشعبية وحركة فتح، وبين جورج حبش ويسار عرفات، لم يتحول الخلاف السياسي لديه إلى قطيعة مع الإطار الوطني الجامع. وقد بقيت منظمة التحرير الفلسطينية، في نظره، الإطار الذي ينبغي حمايته حتى في أشد مراحل الاختلاف. وتتجلى هذه الروح في الحكاية المتداولة عن إحدى المناسبات التي قدم فيها جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، حبش لإلقاء كلمة الثورة الفلسطينية، فرفض أن يتقدم على يسار عرفات ما دام الأخير حاضراً، مؤكداً أن القائد العام للثورة الفلسطينية هو من يلقي كلمة فلسطين. وسواء قُرئت هذه الحادثة بوصفها موقفاً بروتوكولياً أو رمزياً، فإنها تعكس طبيعة العلاقة التي كان



صراع وراثة العرش

خلافه ترامب.. معركة تحدد مستقبل أمريكا



رياض الفرطوسي



إعادة تعريف
معنى القوة الأمريكية



صراع على الاتجاه
قبل صراع على الرئاسة



انقسام داخل
الحزب الجمهوري

ماركو روبيو

نهج الصقور والهجوم



دبلوماسية تقليدية هجومية



العمليات العسكرية
والضغوط القصوى



يحذر الحلفاء والأعداء
على حد سواء



يسيطر على مفاصل
مجلس الأمن القومي



يرى أن النفوذ يُصان
بالتدخل والردع

جي دي فانس

نهج الواقعية والتهدئة



دبلوماسية واقعية
والتهدئة



إنهاء التورط الخارجي
والتركيز على الداخل



يوقع مذكرات تفاهم
للتهدئة



يملك قاعدة شعبية
جارفة (ماغا)



يعتقد أن القوة تبدأ من
تقليص الالتزامات الخارجية

ترامب يدير المعركة

- لا يجسم الصراع علناً
- يُذكي المنافسة بين الرجلين
- يسأل مستشاريه باستمرار
- يرى مستقبل الحزب
من خلال كليهما

ملفات الصراع الساخنة



الحرب الأمريكية - الإيرانية



التوترات في الشرق الأوسط



أزمات حلف الناتو

تحولت إلى حلبة اختبار للقوة
بين الرجلين

أسباب الصراع



طموحات
2028



رؤية مختلفة
لأمريكا ودورها
في العالم



قاعدة شعبية
لماغا مقابل نفوذ
مؤسسات الدولة



تحديد ملامح
الحزب الجمهوري
ما بعد ترامب

الانقسام داخل الحزب الجمهوري

55%
تيار التدخل
والردع
(نمثل روبيو)



45%
تيار الانكفاء
و"أمريكا أولاً"
(نمثل فانس)

تداعيات الصراع



مستقبل التحالفات
الأمريكية
على المحك



السياسة الخارجية أول
اختبار لهوية الحزب
الجمهوري بعد ترامب



غياب الوضوح يخلق
ارتباكاً لدى الحلفاء
والخصوم



تأثير على الأسواق
المالية والاستقرار
الاقتصادي



احتمالية تغير مستوى
التدخل العسكري
الأمريكي

السؤال الجوهرى

أي أمريكا سيقود

المستقبل؟

التدخل أم الانكفاء؟

الطريق إلى 2028



المرحلة الحالية
تصاعد الصراع داخل
البيت الأبيض



2026 - 2027
منافسة داخل الحزب
لترشيح الرئاسة



منتصف 2027
تحديد مرشح الحزب
الجمهوري



نوفمبر 2028
انتخابات الرئاسة
الأمريكية

سيناريوهان لمستقبل أمريكا

سيناريو روبيو

أمريكا التدخل والقيادة



- استمرار الدور القيادي العالمي
- تحالفات قوية مع الحلفاء التقليديين
- سياسة خارجية أكثر تدخلاً
- مخاطر تورط طويل الأمد

سيناريو فانس

أمريكا الداخل أولاً



- تركيز على الاقتصاد الداخلي
- تقليص الالتزامات الخارجية
- إعادة صياغة التحالفات
- فراغ استراتيجي محتمل عالمياً

الخلاصة

المعركة الحقيقية ليست على كرسي الرئاسة فقط، بل على الاتجاه الذي ستسلكه أمريكا بعد ترامب. إنها إعادة صياغة كاملة للعقيدة الأمريكية في عالم يتغير بسرعة.



صراع وراثة العرش

رياض الفطوسي

لم يعد الحديث عن مرحلة ما بعد دونالد ترامب مجرد تكهن سياسي بعيد، بل أصبح جزءاً من النقاش الجاري داخل الحزب الجمهوري نفسه. فمع اقتراب إدارة ترامب الثانية من دخول نصفها الأخير، بدأت أسئلة الخلافة والوراثة السياسية تفرض نفسها على المانحين والنشطاء ودوائر القرار، ولا سيما مع بروز نائب الرئيس جي دي فانس ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي ماركو روبيو بوصفهما اثنين من أبرز الأسماء القادرة على حمل إرث ترامب إلى انتخابات ٢٠٢٨. لكن تصوير العلاقة بين الرجلين بوصفها «معركة كسر عظم» معلنه سيكون مبالغة في المرحلة الراهنة؛ فالتقارير الأمريكية تتحدث عن تباينات في المقاربة السياسية، ومنافسة محتملة على موقع الوريث، أكثر مما تتحدث عن قطيعة شخصية أو صراع مفتوح. بل إن روبيو سبق أن أبدى استعداداً لدعم فانس إذا ترشح، فيما تؤكد مصادر مقربة من الإدارة أن العلاقة الشخصية بينهما ما زالت جيدة. ومع ذلك، فإن السياسة كثيراً ما تحول الاختلاف في المواقع والأدوار إلى منافسة حين تقترب لحظة الحسم.

إيران تكشف الفارق بين فانس وروبيو

أصبحت الحرب مع إيران خلال ٢٠٢٦ أهم مختبر للفارق بين الرجلين. ففانيس، الذي بنى جزءاً مهماً من صورته السياسية على التشكيك في الحروب المفتوحة والتورط العسكري الطويل، ظهر أكثر ميلاً إلى التهذئة والبحث عن تسويات تمنح الاستنزاف. وقد قاد الوفد الأمريكي في محادثات بورغنشتوك في سويسرا خلال حزيران/يونيو، في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم الأمريكية الإيرانية التي هدفت إلى خفض التصعيد. في المقابل، ظهر روبيو أقرب إلى المدرسة الجمهورية التقليدية التي ترى أن الردع الأمريكي يحتاج إلى إظهار القوة، والضغط الاقتصادي والعسكري، والمحافظة على شبكة التحالفات التي ينتها واشنطن خلال العقود الماضية. وقد انعكس هذا الفارق في الخطاب بشأن إيران وفي طريقة تعريف كل منهما للمصلحة الأمريكية. غير أن الاختلاف لا يعني أن الإدارة تعمل برأسين مستقلين. فترامب يظل صاحب القرار النهائي، وقد أكد فانيس نفسه أن النقاشات الداخلية تنتهي عندما يتخذ الرئيس قراره. لذلك فإن ما نشهده هو اختلاف في المدارس داخل البيت الواحد، وليس سياسة خارجية منفصلة لكل طرف.

روبيو ومفاصل الأمن القومي

تعزز موقع روبيو داخل الإدارة بصورة واضحة بعد توليه، إلى جانب وزارة الخارجية، مهمة مستشار الأمن القومي. كما شهد مجلس الأمن القومي سلسلة تغييرات أفضت إلى تعيين شخصيات مقربة منه في مواقع مؤثرة. وهذا يمنحه وزناً مؤسساتياً كبيراً في

صياغة السياسة الخارجية والأمنية، ويجعله حاضراً يومياً في الملفات التي تحدد صورة القوة الأمريكية في الخارج. أما فانيس فيمتلك نوعاً آخر من القوة: موقع نائب الرئيس، وصلته المباشرة بقاعدة «ماغا»، وقدرته على مخاطبة الجيل الجمهوري الأصغر الذي ينظر بقدر أكبر من الشك إلى الحروب الخارجية والمؤسسات التقليدية في واشنطن. ومن هنا لا تدور المنافسة فقط بين شخصين، بل بين مصدرين مختلفين للقوة داخل الحركة الجمهورية: القوة المؤسسية والخبرة الدبلوماسية من جهة، والقاعدة الشعبية وشرعية الوراثة السياسية من جهة أخرى.

ترامب يلمح ولا يحسم

أكثر ما أعطى نقاش الخلافة زخماً هو ما كشفته صحيفة «واشنطن بوست» في آب/أغسطس ٢٠٢٦ عن قول ترامب أمام مانحين في اجتماع خاص: «في نهاية المطاف، نحتاج إلى انتخاب جي دي». وهي إشارة مهمة إلى ميله نحو نائبه، لكنها ليست حتى الآن إعلان تأييد رسمي لانتخابات ٢٠٢٨. فالصحيفة نفسها نقلت عن مستشارين وحلفاء أن ترامب ما زال يعتمد إبقاء المنافسة مفتوحة، ويسأل المحيطين به عن فانيس وروبيو، بينما يرى بعض مساعديه أن إعلان خليفة مبكراً قد يحول الرئيس إلى «بطة عرجاء» قبل انتهاء ولايته ويصرف الأضواء عنه. والأهم أن الساحة الجمهورية لا تقتصر على الرجلين. فقد بدأ السناتور تيد كروز يلمح علناً إلى طموحه الرئاسي، كما طرحت أسماء أخرى داخل الحزب. وفي ٣١ آب/أغسطس، قال ترامب إن الحديث عن سياق ٢٠٢٨ ما زال مبكراً في مؤشر جديد إلى أنه لم يحسم علناً مرشحاً لخلافته، وهذا يجعل فانيس المتقدم الطبيعي حالياً، لكنه لا يجعل ترشيحه محسوماً.

الصراع الحقيقي على معنى «أمريكا أولاً»

القضية الأعمق لا تتعلق بمن سيحل محل فانيس في المكتب البيضاوي فقط، بل بمن سيحدد معنى شعار «أمريكا أولاً» بعد خروج ترامب من السلطة. فبالنسبة إلى تيار فانيس، لا ينبغي أن تعني القوة الأمريكية انتشاراً دائماً في ساحات العالم أو الدخول في كل نزاع. القوة، في هذه القراءة، والقدرة الداخل: الصناعة، والحدود، والطاقة، والقدرة الاقتصادية، وتقليص الالتزامات التي لا تحقق عائداً مباشراً للأمن الأمريكي. وهذه ليست عزلة كاملة، لكنها محاولة لإعادة ترتيب سلم الأولويات. أما المدرسة التي يمثلها روبيو بدرجة أكبر، فترى أن انكفاء الولايات المتحدة يخلق فراغاً تستفيد منه الصين وروسيا وإيران، وأن الحفاظ على القوة يتطلب شبكة تحالفات، وحضوراً عسكرياً، وعقوبات وضغوطاً. واستعداداً لاستخدام القوة عندما ترى واشنطن أن مصالحها أو موقعها الدولي مهددان. وهكذا يصبح سياق ٢٠٢٨، إذا جمع الرجلين فعلاً،

استفتاءً داخلياً على مستقبل السياسة الخارجية الجمهورية: هل تستمر «ماغا» في تطورها نحو قومية أكثر تحفظاً تجاه التدخل الخارجي، أم تعود إلى مزج قومية ترامب بسياسة خارجية أكثر هجومية؟

ترامب ومشكلة الوريث

هناك معضلة أخرى لا تقل أهمية: هل يمكن أصلاً وراثة ترامب؟ فالرئيس الأمريكي لم يبن نفوذه داخل الحزب على برنامج سياسي فقط، وإنما على شخصية استثنائية، وعلاقة مباشرة بالناخبين، وقدرة على السيطرة على دورة الأخبار وإعادة تشكيل الحزب حوله. ولهذا فإن خليفته، أيّاً كان، لن يرث تلقائياً الكتلة السياسية نفسها. فانيس هو الأقرب أيديولوجياً إلى الجيل الجديد من «ماغا»، لكنه سيحتاج إلى توسيع قاعدته خارج الناخبين الأكثر ولاءاً لترامب. وروبيو يمتلك خبرة أطول وعلاقات أوسع مع المؤسسة الجمهورية التقليدية والمانحين، لكنه سيحتاج إلى إقناع قاعدة ترامب بأنه ليس عودة إلى الجمهورية القديمة التي ثار عليها التيار الشعبي. كما ستؤثر انتخابات التجديد النصفي في ٢٠٢٦ بقوة على هذه الحسابات. فإذا حقق الجمهوريون نتائج جيدة، سيزداد وزن مرشح الاستمرارية. أما إذا تعرض الحزب لانتكاسة، فقد يفتح ذلك الباب أمام أصوات تطالب بإعادة تقييم المسار كله.

وراثة العرش أم إعادة بناء الحزب؟

لذلك فإن تعبير «وراثة العرش» يصلح مجازاً لوصف المنافسة، لكنه لا ينبغي أن يحجب حقيقة أن الحزب الجمهوري مقبل على عملية إعادة تعريف واسعة بعد ترامب. فالسؤال لن يكون فقط: فانيس أم روبيو؟ بل أي حزب جمهوري سيخرج من حقبة ترامب؟ وهل يستطيع الحفاظ على التحالف الذي جمع الشعبية الاقتصادية، والمحافظين الاجتماعيين، والناخبين المناهضين للمؤسسة، وجزءاً من رجال الأعمال، والسياسة الخارجية القومية؟ حتى الآن، يمتلك فانيس أفضلية واضحة بوصفه نائب الرئيس والأقرب إلى قاعدة «ماغا»، كما أن إشارات ترامب الخاصة عززت موقعه. لكن روبيو يمتلك ثقلًا مؤسسياً وخبرة دولية، وما زال اسمه مطروحاً في حسابات الخلافة، فيما قد تظهر شخصيات أخرى كلما اقتربت انتخابات ٢٠٢٨. وعليه، فإن المعركة المقبلة ليست مجرد صراع شخصي بين رجلين، ولا مجرد منافسة على كرسي الرئاسة. إنها صراع على تفسير إرث ترامب نفسه: هل يتحول «أمريكا أولاً» إلى عقيدة تقلص الحروب والالتزامات الخارجية، أم يبقى إطاراً قومياً يمارس القوة الأمريكية بصورة أكثر صرامة وانتقائية؟ ومن يحسم هذا السؤال، قد لا يرث ترامب فحسب، بل يرسم ملامح الحزب الجمهوري والسياسة الأمريكية في العقد التالي.



بوارجكم ستشتعل

الاستراتيجية الإيرانية الجديدة

ورسائل "ساعة الصفر"



حسين مرتضى

معادلة جديدة في المواجهة الإقليمية



روية إيران للصراع: سبعة مبادئ أساسية

1 لا هدنة والاستعداد الدائم لا مفاوضات لوقف النار ولا هدنة. الخيار العسكري قائم عند تكامل الظروف السياسية والميدانية.	2 فرض الشروط عبر القوة انطلاقاً من تفاهم إسلام آباد ونودد الورقة الإيرانية. ما لم يتحقق عبر السياسة يتحقق بأدوات القوة.	3 تقليص خيارات الخصوم خيارات الاجتياح البري والاعتقالات ومرافقي السفن لم تعد كافية لدفع إيران إلى التراجع.	4 التصعيد والعمليات الاستباقية رفض استمرار الحصار الاقتصادي والبري. يرتبط التنفيذ بتحقيق القرار السياسي، الوعي الشعبي، الجاهزية العسكرية.	5 الضغط على سوق الطاقة ربط الأزمة في باب المنذب والبحر الأحمر بأزمة الطاقة العالمية. استهداف المنشآت الحيوية كأداة ضغط استراتيجية.	6 إرباك الجبهة الداخلية للخصوم استغلال الأزمات السياسية والاقتصادية والإعلامية في الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي لتقويض الجبهة الداخلية للخصوم.	7 وحدة الجبهات وعدم الفصل ربط جبهات لبنان، غزة، العراق، اليمن والضفة الغربية. منع الاستفراد بأي جبهة وفرض استراتيجية موحدة في إدارة الصراع.
---	---	--	---	--	--	---

الميدان اللبناني: معادلة علي الطاهر وتثبيت الردع

سنوات طويلة من المواجهة صمود بدون سيطرة إسرائيلية ثابتة	تقنيات متطورة ودبابات مسيرة قصف مكثف دون تحقيق أهداف حقيقية	سقوط جنود وضباط إسرائيليين منهم لواء جولاني (وفق ما يورده النص)	جبهة جبال علي الطاهر رمز للثبات والردع في جنوب لبنان
قواعد الاشتباك في لبنان			
أي تجاوز سيواجه برد مباشر	منع توسيع العدوان في الجنوب	حماية السيادة وإفشال الأهداف الإسرائيلية	

نقاط الضغط الاستراتيجية الإيرانية

مضيق هرمز ورقة تجارية واقتصادية قادرة على خلق إمدادات الطاقة العالمية.
البحر الأحمر وباب المندب منطقة اشتباك دائمة تهدد أمن الملاحة وسلاسل الإمداد الدولية.
الطاقة العالمية استهداف المنشآت الحيوية برفع الأسعار. وبشكل ضغط اقتصادياً عالمياً.
الجبهة الداخلية للخصوم استغلال الأزمات السياسية والإعلامية لإرباك القرار وتقويض الثقة.

الخصوم: الحيرة التكتيكية وفقدان المبادرة

حيرة في اتخاذ القرار الخيارات محدودة والمخاطر كبرت على كافة المستويات.	فشل في تحقيق الأهداف لا تقدم ميداني، ولا إنجاز سياسي يذكر رغم التصعيد المستمر.	فقدان الردع السابق القواعد القديمة للاشتباك لم تعد فاعلة.
--	--	---

المعادلة الجديدة



المضائق والممرات البحرية أصبحت جزءاً أساسياً من الصراع	منع الخصم من التناطح أنفاسه عبر توزيع الضغط على أكثر من ساحة	الحصار بالحصار والتصعيد بالتصعيد هي معادلة المرحلة القادمة	الجاهزية الدائمة هي الضمانة لحماية المصالح الوطنية
---	---	---	---

الرسالة الأساسية

بوارجكم ستشتعل: الاستراتيجية الإيرانية الجديدة ورسائل "ساعة الصفر"

حسين مرتضي

تتجه المنطقة نحو مرحلة جديدة من المواجهة المفتوحة، مع تراجع فرص التهدئة واستمرار التصعيد بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما من جهة أخرى. وفي ظل التوتر المتصاعد في الساحة اللبنانية، ومحاولات فصل الجبهات، تبرز قراءة إيرانية للصراع تقوم على مجموعة من المبادئ التي تسعى إلى منع الخصوم من فرض قواعد اشتباك أحادية. ولا تعني هذه المبادئ بالضرورة التوجه إلى حرب شاملة، بقدر ما تعكس محاولة لإعادة صياغة الردع الإقليمي، وربط الضغوط العسكرية بالاقتصاد والطاقة والسياسة والجغرافيا. ومن هنا يمكن قراءة الاستراتيجية الإيرانية الجديدة من خلال سبعة محددات رئيسية.

أولاً: الاستعداد الدائم وغياب الثقة بالهدنة

تطلق طهران من قناعة مفادها أن أي تهدئة لا تترافق مع ضمانات سياسية وأمنية واضحة قد تتحول إلى فرصة لإعادة التמוضع والاستعداد لجولة جديدة من التصعيد. ولهذا تبدي إيران حذراً تجاه الحديث عن هدنة طويلة أو تفاهات بلا ضمانات قابلة للتحقق. وفق هذه الرؤية، لا يصبح الاستعداد العسكري بديلاً عن السياسة، بل أداة لدعم الموقف التفاوضي ومنع الخصم من استغلال فترات التهدئة لفرض وقائع جديدة. وهنا تتحول الجاهزية إلى عنصر ردع أكثر من كونها إعلاناً دائماً للحرب.

ثانياً: تحويل القوة إلى ورقة تفاوض

المبدأ الثاني يقوم على أن التفاوض لا يكون فعالاً إذا دخل أحد الأطراف إليه من موقع ضعف كامل. ولذلك تحاول إيران، وفق هذا التحليل، الجمع بين المسار الدبلوماسي والحفاظ على أوراق قوة ميدانية واقتصادية. لكن استخدام عناصر القوة لا ينبغي أن يعني استهداف الملاحاة المدنية أو البنية التحتية الحيوية، لأن ذلك قد يوسع الحرب ويهدد الاقتصاد العالمي. والأكثر فاعلية هو استخدام القدرة على الردع، والانتشار الدفاعي، والأدوات الدبلوماسية لإقناع الخصم بأن كلفة التصعيد أعلى من كلفة التفاوض.

ثالثاً: تقليص خيارات الخصوم

تسعى إيران إلى منع الولايات المتحدة وإسرائيل من امتلاك مساحة واسعة من الخيارات العسكرية منخفضة الكلفة. فكلما ارتفعت كلفة أي عملية عسكرية أو اغتيال أو حصار، زادت الحاجة إلى التفكير في التسوية. وتقوم هذه المعادلة على حماية القيادات والمنشآت، وتوزيع القدرات الدفاعية، وتعزيز الدفاع الجوي والسيبراني، مما يجعل الضربة المحدودة أقل قدرة على تحقيق أثر استراتيجي حاسم. فالردع الناجح لا يعني بالضرورة الرد على كل عملية بعملية مماثلة، بل يعني إقناع الخصم بأن استخدام القوة

لن يمنحه النتيجة السياسية التي يبحث عنها. رابعاً: مقاومة الحصار من خلال المرونة

الاستراتيجية

ترفض إيران استمرار الضغوط الاقتصادية ومحاولات خنق تجارتها أو تقييد وصولها إلى الأسواق. ولهذا فإن أحد أهم عناصر الاستراتيجية الجديدة يتمثل في بناء مرونة اقتصادية ولوجستية تقلل تأثير الحصار والعقوبات. ويشمل ذلك تعزيز العلاقات مع الشركاء الآسيويين والإقليميين، وتطوير الموانئ، وتقليل نقاط الاختناق في سلاسل الإمداد. كما يتطلب رفع القدرة على حماية المنشآت الحيوية من الهجمات التقليدية والسيبرانية. ففك الحصار في القرن الحادي والعشرين لا يتحقق فقط بالقوة العسكرية، بل أيضاً بالقدرة على إبقاء الاقتصاد عاملاً، وضمان استمرار الطاقة والتجارة رغم الضغوط.

خامساً: الطاقة والممرات البحرية في قلب المعادلة

أصبحت أسواق الطاقة والممرات البحرية جزءاً أساسياً من حسابات الردع الإقليمي. فالتوتر في مضيق هرمز أو باب المندب أو البحر الأحمر ينعكس مباشرة على أسعار النفط والشحن والتأمين، ويجعل القوى الدولية أكثر حساسية تجاه أي تصعيد. غير أن تحويل هذه الممرات إلى ساحات تعطيل دائم يحمل مخاطر كبيرة على دول المنطقة نفسها. ولذلك فإن القيمة الاستراتيجية الحقيقية تكمن في القدرة على التأثير في حسابات المخاطر من دون دفع المنطقة إلى انهيار اقتصادي واسع. ومن هنا يمكن أن تستخدم إيران أهمية موقعها الجغرافي كورقة تفاوضية للدفع نحو ترتيبات أمنية إقليمية تضمن حرية الملاحة وتمنع استخدام الممرات البحرية أداة للضغط الأحادي.

سادساً: الجبهة الداخلية للخصوم

لا تقتصر المواجهة الحديثة على الصواريخ والطائرات، بل تشمل أيضاً السياسة والاقتصاد والإعلام والرأي العام. ولذلك تراقب إيران الانقسامات الداخلية في الولايات المتحدة وإسرائيل، وتراهن على أن ارتفاع كلفة الحرب قد يزيد الضغوط السياسية على الحكومات التي تديرها. وتبرز هنا أهمية الحرب الإعلامية والدبلوماسية، ومحاولة تقديم الصراع للرأي العام الدولي باعتباره نتيجة لاختلالات أوسع في النظام الإقليمي. لكن نجاح هذا المسار يتطلب خطاباً مقنعاً، ومعلومات موثوقة، وتجنب المبالغة التي قد تضعف المصدقية. فالضغط السياسي الفعال لا يقوم على الدعاية وحدها، بل على تحويل كلفة الحرب إلى قضية يناقشها المجتمع والأسواق والمؤسسات المدنية داخل الدول المعنية.

سابعاً: وحدة الجبهات وحدودها

تتمسك طهران، وفق هذه القراءة، بفكرة الترابط بين ساحات لبنان وغزة والعراق واليمن. والهدف الاستراتيجي هو منع عزل كل ساحة والتعامل معها بصورة منفردة. غير أن توحيد الجبهات يحمل بدوره مخاطر كبيرة، لأنه قد يحول أزمة محلية إلى حرب إقليمية واسعة.

ولذلك تحتاج هذه الفكرة إلى ضبط سياسي يميز بين التضامن السياسي والتنسيق الدفاعي من جهة، وبين جر دول ومجتمعات كاملة إلى مواجهات لا تملك قرارها من جهة أخرى. إن قوة أي محور لا تقاس بعدد الجبهات التي يستطيع إشغالها، بل بقدرته على منع خصومه من تحقيق أهدافهم مع تقليل الخسائر على مجتمعاته.

لبنان واختبار الردع

تمثل الساحة اللبنانية إحدى أكثر ساحات المواجهة حساسية. فالموقع الجغرافي للجنوب اللبناني، وطبيعة التضاريس، وتشابك الحدود مع إسرائيل، تجعل أي تصعيد هناك قابلاً للتحويل بسرعة إلى مواجهة واسعة. وتشير القراءة الواردة في النص إلى أن مناطق جبلية قرب النبطية تشكل اختباراً متكرراً لقدرة إسرائيل على فرض سيطرة ميدانية ثابتة. لكن قيمة هذه الجغرافيا لا تقتصر على بعدها العسكري، بل ترتبط أيضاً بقدرة الدولة اللبنانية والمجتمع على تجنب تحويل الجنوب إلى ساحة استنزاف طويلة. ومن هنا يجب أن يكون تثبيت الردع مرتبطاً بحماية المدنيين، ومنع توسع الحرب، والحفاظ على مؤسسات الدولة، ودعم ترتيبات توقف الانتهاكات المتبادلة.

من معادلة التصعيد إلى معادلة الردع

تكشف التطورات الممتدة من البحر الأحمر واليمن إلى مضيق هرمز ولبنان أن الصراع الإقليمي أصبح متعدد الأبعاد. فالمضائق والممرات البحرية والطاقة والأسواق والرأي العام أصبحت جميعها عناصر في حسابات القوة. لكن المعادلة الأكثر استدامة ليست «التصعيد بالتصعيد» بلا حدود، لأن هذا المنطق قد يقود إلى حرب لا يستطيع أي طرف التحكم في نتائجها. الأكثر جدوى هو بناء ردع يمنع الخصم من الاعتداء، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام التسويات السياسية والأمنية.

الخاتمة

تقوم الاستراتيجية الإيرانية الجديدة، وفق هذه القراءة، على منع فرض قواعد اشتباك أحادية، والحفاظ على الجاهزية، وتقليص خيارات الخصوم، وربط القوة بالسياسة، واستخدام الموقع الجغرافي والطاقة والاقتصاد ضمن معادلة تفاوضية أوسع. لكن نجاح هذه الاستراتيجية لا يقاس بقدرتها على توسيع ساحات الصراع، بل بقدرتها على حماية إيران وحلفائها من الاستنزاف، وتقليل الخسائر، ومنع خصومها من تحقيق أهدافهم، مع تجنب الانزلاق إلى مواجهة إقليمية شاملة. فالقوة التي لا تترك مساحة للسياسة قد تتحول إلى عبء، بينما الردع الفعال هو الذي يجعل الحرب أقل احتمالاً. ومن هنا فإن المرحلة المقبلة ستختبر قدرة جميع الأطراف على الانتقال من إدارة التصعيد إلى بناء توازن جديد يحمي المصالح ويمنع المنطقة من التحول إلى حرب مفتوحة بلا نهاية.



عَصِي عَلَى ظُهُورِ أُسْرَى حَرْبِ الْخَلِيجِ الثَّانِيَةِ

الأبطال ... دموعٌ في عيون الوطن



صادق سعدون البهادلي



أ. صرخة حق مؤجلة



أسرى حرب الخليج الثانية خرجوا للمطالبة بحقوقهم بعد أكثر من 30 عاماً.



الاحتجاج لم يكن طلباً لصدقة، بل مطالبة باستحقاقات تقاعدية وقانونية مؤجلة.



الصدمة كانت في استخدام العصي لتفريق من ضخوا للوطن.

ب. أرقام تحكي الحقيقة



30+ عاماً انتظار

عشرات الآلاف من الأسرى السابقين



حقوق تقاعدية واستحقاقات قانونية غير منفذة



احتجاج سلمي ردّ قاسٍ

ج. كيف تحوّلت المطالبة إلى أزمة؟



د. مفارقة موجعة

ما قدّمه الأسرى

- تضحية وصبر
- تحمل الأسر وآثاره
- انتظار طويل للإنصاف

ما واجهوه لاحقاً

- إهمال إداري
- وعود مؤجلة
- قمع في ساحة المطالبة

هـ. دلالات المشهد

- تحول صاحب الحق إلى متهم يهذد الثقة العامة.
- القمع يوسع الفجوة بين الدولة والفئات المتضررة.
- إهانة من ضحى تمس العدالة والذاكرة الوطنية.
- الاحتجاج السلمي يجب أن يُواجه بالإنصاف لا بالعنف.

و. ميزان العدالة



انتقوا دعوة المظلوم

الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم

ز. ما المطلوب الآن؟



تنفيذ الحقوق التقاعدية والاستحقاقات القانونية فوراً.



فتح تحقيق شفاف في الاعتداء على المحتجين.



حماية حق التظاهر السلمي وصور الكرامة الإنسانية.



إعادة الاعتبار المعنوي لأسرى الحرب السابقين.



ح. الخلاصة
إن إنصاف أسرى حرب الخليج الثانية ليس مطلباً فئوياً، بل إختبار حقيقي لعدالة الدولة ووفائها لمن ضحوا من أجل العراق.



عصي على ظهور أسرى حرب الخليج الثانية الإبطال دموع في عيون الوطن

صادق سعدون البهادي

بعد أكثر من ثلاثة عقود على انتهاء حرب الخليج الثانية، ما يزال ملف الأسرى العراقيين الذين وقعوا في الأسر خلال أحداث عام ١٩٩١ مفتوحاً، وما تزال مطالبهم المتعلقة بالحقوق التقاعدية والتعويضات والامتيازات الوظيفية تبحث عن حسم نهائي. وفي مشهد يعكس مرارة الانتظار، عاد عدد منهم خلال الأشهر الماضية إلى ساحات الاحتجاج، لا طلباً لمنحة أو صدقة، وإنما للمطالبة بحقوق يقولون إنهم انتظروها عشرات السنين. هؤلاء رجال تقدمت بهم السن، وحمل كثير منهم آثار الحرب والأسر والمرض، ثم وجدوا أنفسهم بعد عقود أمام معركة مختلفة؛ معركة الأوراق واللجان والتقاعد والإجراءات الإدارية. وقد أصبح السؤال الذي يطرحونه أكثر إلحاحاً مع مرور الزمن: كم يحتاج صاحب الحق من السنوات حتى تعترف به مؤسسات الدولة وتجزع معاملته؟ ولم تعد القضية مجرد رواية يرددها المحتجون؛ فقد بحثت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي، في يوليو/تموز ٢٠٢٦، أسباب تأخر استكمال الاستحقاقات التقاعدية لهذه الشريحة، واستضافت مسؤولين من وزارة الدفاع، ثم استضافت عدداً من أسرى حرب الخليج الثانية للاستماع إلى مطالبهم بشأن التعويضات والحقوق الوظيفية. وهذا يعني أن وجود المشكلة وتأخر حسمها أصبحا موضع بحث رسمي داخل الدولة نفسها.

حقوق انتظرت أكثر من ثلاثة عقود

تعود مطالب هذه الشريحة إلى أسرى حرب الخليج الثانية، الذين وقع عدد منهم في الأسر خلال حرب الكويت عام ١٩٩١. وقد شهدت محافظات عراقية خلال السنوات الماضية احتجاجات ووقفات متعددة للمطالبة بالاستحقاقات التقاعدية والمالية. وفي يوليو/تموز ٢٠٢٦، نظم عدد من الأسرى في البصرة وقفة احتجاجية للمطالبة بتنفيذ القرارات المرتبطة بملفهم وإطلاق مستحقاتهم، مؤكدين أنهم ينتظرون الإنصاف منذ عقود. كما أشارت تقارير إلى وجود معاملات كثيرة ما تزال عالقة بين وزارة الدفاع وهيئة التقاعد، في حين تعزو الجهات الرسمية التأخير إلى إجراءات التدقيق القانوني والإداري وإثبات شمول المستفيدين. وهنا تكمن المشكلة الحقيقية: فقد يكون التدقيق ضرورياً لحماية المال العام وضمان وصول الحقوق إلى مستحقيها، لكن التدقيق الذي يستمر سنوات طويلة يتحول في النهاية إلى عبء على أصحاب الحقوق أنفسهم. فالإدارة العادلة لا تعني إلغاء الإجراءات، وإنما إنجازها في مدة معقولة وواضحة. وقد اتخذت وزارة الدفاع بالفعل بعض الإجراءات، ومنها دعوة ذوي الأسرى المتوفين الذين لا يتقاضون راتباً إلى تقديم طلبات لشمولهم بالحقوق التقاعدية،

كما أعلنت لاحقاً إنجاز تأييدات لوجيات من أسماء الأسرى. وهذه خطوات مهمة، لكنها تؤكد في الوقت نفسه أن الملف لم يُغلق بعد بصورة نهائية.

حين يتحول الاحتجاج إلى جرح جديد

إن أي مشهد يتعرض فيه كبار السن أو أصحاب المطالب القانونية للإهانة أو الاستخدام غير المتناسب للقوة يثير سؤالاً يتجاوز قضية الأسرى نفسها، ويتعلق بطريقة تعامل الدولة مع الاحتجاج السلمي. فالقوات الأمنية مسؤولة عن حماية المؤسسات والنظام العام، لكنها في الوقت ذاته مسؤولة عن حماية المواطنين وحقوقهم في التعبير ضمن القانون. ولذلك فإن التعامل مع أصحاب المطالب الاجتماعية أو التقاعدية ينبغي أن يقوم، قدر الإمكان، على الحوار والتنظيم ومنع الاحتكاك، لا على تحويل الشارع إلى مواجهة بين مواطن ينتظر حقاً وشرطي ينفذ واجباً.

والأصل أن يكون الطرفان تحت حماية القانون،

لا في مواجهة بعضهم

وقد قال الله تعالى: «ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون»، وقال سبحانه: «وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون». كما جاء في الحديث النبوي الشريف التحذير من دعوة المظلوم، لما تحمله قضية الظلم من مكانة خطيرة في منظومة القيم الإسلامية. لكن العدل في الدولة لا ينبغي أن يبقى موعظة أخلاقية فحسب، بل يجب أن يتحول إلى إجراءات ومؤسسات ومواعيد محددة لإنجاز حقوق المواطنين.

الدولة والوفاء لمن خدمها

تكمن حساسية ملف أسرى حرب الخليج الثانية في أن هؤلاء لم يكونوا أفراداً يعملون لحسابهم الخاص، وإنما كانوا جزءاً من مؤسسة الدولة العسكرية في مرحلة تاريخية مضطربة. وبصرف النظر عن الموقف من الحرب نفسها أو القرارات السياسية التي قادت إليها، فإن الجندي لا يتحمل وحده مسؤولية القرار السياسي. ومن ثم فإن معالجة أوضاع الأسرى والجرحى والعسكريين السابقين ينبغي أن تتم وفق القانون ومبادئ العدالة، بعيداً عن تصفية الحسابات مع حقبة سياسية أو تاريخية معينة. فالدولة التي تطالب مواطنيها بالخدمة والتضحية يجب أن تكون قادرة، بعد انتهاء الحرب، على تسوية حقوقهم بصورة واضحة. أما أن يبقى الإنسان أسيراً سنوات ثم يعود إلى وطنه ليقتضي عقوداً أخرى بين الدوائر واللجان، فإن ذلك يترك إحساساً عميقاً بالخذلان.

المشكلة ليست في غياب المؤسسات

المفارقة أن العراق يمتلك اليوم المؤسسات التي تستطيع حل هذا الملف: وزارة الدفاع، وهيئة التقاعد الوطنية، ومجلس النواب، واللجان المختصة، إضافة إلى قواعد البيانات والسجلات العسكرية. ولهذا فإن القضية لا تبدو قضية غياب جهة مسؤولة، بل

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
والعسكرية

١٦

ضعف التنسيق وطول الإجراءات وتداخل الصلاحيات. وقد أوصت لجنة الأمن والدفاع النيابية في يوليو/تموز باستضافة رئيس هيئة التقاعد ومسؤولين عسكريين مجدداً من أجل استكمال مناقشة الملف ووضع المعالجات اللازمة لحسمه. وهذا الإجراء جيد، لكن القيمة الحقيقية لأي لجنة لا تقاس بعدد الاجتماعات التي تعقدها، بل بالنتائج التي تصل إليها وبالمدة اللازمة لتحويل توصياتها إلى حقوق فعلية.

من الاحتجاج إلى الحل المؤسسي

لا يحتاج ملف الأسرى إلى المزيد من الوعود بقدر حاجته إلى جدول زمني معلن للحسم. وينبغي أن تقوم الجهات المعنية بتوحيد قاعدة بيانات المشمولين، وفرز الملفات المكتملة عن الملفات التي تحتاج إلى تدقيق، وتحديد الجهة المسؤولة عن كل مرحلة، ومنح أصحاب الطلبات وسيلة واضحة لمعرفة مصير معاملاتهم. كما ينبغي التفريق بين الحالات المختلفة، مثل الأسرى الأحياء، والمتوفين، والجرحى، ومن ثبت لديهم نسب عجز، لأن لكل فئة وضعاً قانونياً ومالياً قد يختلف عن الأخرى. ومن شأن هذه الإجراءات أن تنقل الملف من الشارع إلى المؤسسة، وهي النتيجة التي ينبغي أن تسعى إليها الدولة والمحتجون معاً.

العدالة المتأخرة ليست عدالة كاملة

إن قضية أسرى حرب الخليج الثانية ليست مجرد قضية رواتب أو تعويضات، بل اختبار لقدرة الدولة العراقية على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها بعد مرور الزمن وتغير الحكومات والأنظمة. فالحقوق لا ينبغي أن تسقط لأن أصحابها شابت رؤوسهم، ولا لأن ملفاتهم انتقلت من دائرة إلى أخرى، ولا لأن الأحداث التي صنعت معاناتهم أصبحت جزءاً من التاريخ. والإنصاف الحقيقي لا يتحقق بالخطابات العاطفية وحدها، ولا بتبادل الاتهامات، وإنما بأن يحصل كل مستحق على ما يقرره له القانون بعد تدقيق عادل وسريع وشفاف. لقد انتظر هؤلاء أكثر مما ينبغي. وما يحتاجونه اليوم ليس مزيداً من اللجان المفتوحة والوعود المؤجلة، بل قراراً مؤسسياً يحسم الملف ويحفظ كرامتهم ويعيد الثقة بأن الدولة لا تنسى من خدم في مؤسساتها. فهيئة الدولة لا تظهر في قدرتها على تفريق المحتجين، وإنما في قدرتها على منع اضطراب صاحب الحق إلى النزول إلى الشارع أصلاً. وحين تستطيع الدولة أن تقول للمواطن: هذا حقك، وهذه مستنداته، وهذا موعد حصولك عليه، فإنها لا تدفع استحقاقاً مالياً فقط، بل تعيد بناء جزء من الثقة المفقودة بينها وبين أبنائها. وهذا هو الإنصاف الذي انتظره أسرى حرب الخليج الثانية أكثر من ثلاثة عقود.



فلسفة الغيبة

وسيكولوجيا العقل المستقل

مسؤولية المعرفة والتقوى العلمية في ضوء روايات أهل البيت عليهم السلام



السيد هاشم أمير الهاشمي

فلسفة الغيبة

ليست غياباً جسدياً فقط، بل تدريباً للعقل على الاستقلال والاجتهاد والبحث عن الحقيقة وسط الفتن.



الهدف التربوي

إعداد إنسان يمتلك البصيرة والتقوى العلمية ليكون أهلاً لاستقبال القائد المعصوم عند الظهور.



1

الرشد الذاتي



- الغيبة وضع استثنائي يضع الأمة أمام مسؤولية الرخاء الذاتي.
- المؤمن في هذا العصر مكلف بأن يكون واعياً ومبادراً ومسؤولاً.

«إن لصاحب هذا الأمر غيبة، المتمسك فيها بدينه كالخارط، لفتاد الخراط» (كمال الدين وتمام النعمة، ج ٢، ص ٢٩٩)

2

الانتقال من التلقي إلى البحث والتحري



- انقطاع الاتصال المباشر بتقل المسؤولية إلى الفرد عبر آلية التفقه.
- الغيبة تكسر الاتكالية المعرفية وتربي العقل على النقد والتمحيص.

«إن الله على الناس حجتين: حجة ظاهرة... وأما الباطنة فالعقول» (الكافي، ج ١، كتاب العقل والجهل، ج ١٦)

3

الصمود أمام السيولة المعرفية والفتن



- كثرة الفتن تثير القلق والشكوك.
- التقوى العلمية تمنح استقراراً نفسياً وصحة فكرية.

«يأتي على الناس زمان يغيب عنهم إمامهم، فيا طوبي للثابتين على أمرنا» (كمال الدين، ج ١، ص ٢٣٥)

4

العلم كمراقبة معرفية



- العلماء والمفكرون هم حصون الأمة في زمن الغيبة.
- وظيفتهم حفظ التوازن العقدي وبيان الحق والدفاع عن الدين.

«لولا من يبقى بعد غيبة قائمكم من العلماء الداعين إليه... لما بقي أحد إلا ارتد عن دين الله» (الاحتجاج، ج ١، ص ١٨١)

5

الأخلاق في غياب الرقيب



- الاختبار الحقيقي للأخلاق يكون في غياب الحضور المباشر.
- الأخلاق تتبع من وازع ذاتي ومن إيمان قلبي عميق.

«أمنوا بسواد علي بياض» (بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ١٦٥)

6

مدرسة العقل الإنساني



- الغيبة مدرسة لإعداد العقل الواعي المسؤول.
- كلما نضج العقل الفردي اقترب المجتمع من تحقيق الأهلية للظهور.

الغاية: الاستقلال المعرفي والتقوى العلمية

تحديات عصر الغيبة

- ⚠ انتشار المعلومات المضللة
- ⚠ التشكيك في الثوابت
- ⚠ الضغوط الثقافية والإعلامية
- ⚠ ضعف المرجعيات الحسية

أدوات النجاة وبناء العقل المستقل



نتيجة الرشد الذاتي



- ♦ مجتمع واع
- ♦ مستقر فكرياً
- ♦ صحيح العقد
- ♦ منتج ومفيد

مسار الإنسان في عصر الغيبة



الخلاصة والرسالة

الغيبة ليست غياباً للإرشاد، بل هي دعوة لاكمال العقل والنفس. العقل الواعي المتفقه هو الطريق إلى النصر والتحقق الإلهي.

«كن عالماً متفكراً، تكن من أنصار صاحب الزمان» عليه السلام

فلسفة (الغيبية) وسيكولوجيا العقل المستقل

السيد هاشم أمير الهاشمي

الإسبوعية

الدراسات
الغيبية
الأسبوعية

٢٢

يمثل مفهوم الغيبة في الوجدان الشيعي واحدًا من أعمق التحديات الوجودية والمعرفية؛ فهو لا يعبر عن غياب جسدي للقائد المعصوم فحسب، بل يضع الأمة أمام مسؤولية الرشد الذاتي، والقدرة على حفظ الإيمان والوعي في غياب الاتصال المباشر بالإمام. ومن هنا، فإن فلسفة الغيبة لا تنحصر في معنى الانتظار، بل تكشف عن مدرسة تربوية تهيئ الإنسان لتحمل مسؤولية البحث والاجتهاد والتمييز بين الحق والباطل وسط الفتن. إن انقطاع الاتصال المباشر بالمعصوم لا يعني ترك المجتمع في حالة من التيه، بل يحمل الإنسان مسؤولية أكبر في بناء وعيه، والرجوع إلى العقل والعلم والتفقه. ولهذا ركزت روايات أهل البيت عليهم السلام التي تناولت عصر الغيبة على نوعية الإنسان القادر على الصمود، لا على مجرد انتظار حدث مستقبلي. فالؤمن المطلوب إنسان واعٍ ثابت يمتلك مناعة فكرية وأخلاقية ضد التضليل. وقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام: «إن لصاحب هذا الأمر غيبة، المتمسك فيها بدينه كالخارط لقتاد الخراط» [١]. ويكشف التشبيه عن صعوبة الثبات في زمن تختلط فيه المفاهيم، وأن التمسك بالدين يحتاج إلى قوة نفسية وبصيرة معرفية.

من التلقي المباشر إلى مسؤولية البحث

في حضور المعصوم، كان الوصول إلى الجواب يتم من خلال السؤال المباشر. أما في عصر الغيبة، فقد انتقلت مسؤولية أوسع إلى الفرد والمجتمع عبر التفقه والبحث والتحري والرجوع إلى أهل الاختصاص. وروى عن الإمام الكاظم عليه السلام: «إن لله على الناس حجتين: حجة ظاهرة، وحجة باطنة؛ فأما الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمة، وأما الباطنة فالعقول» [٢]. وتمنح هذه الرواية للعقل مكانة مركزية ومسؤولية التفكير والتمييز. ومن الناحية التربوية، يواجه هذا التوجيه الاتكالية المعرفية، ويؤسس لشخصية الباحث الذي لا يكتفي بتلقي الأفكار دون فحص، بل يسأل عن الدليل، ويتحقق من المصادر ويميز بين الرأي والحقيقة، وبين الدعوى والبرهان. وبهذا يصبح التعلم والتدقيق في الأفكار جزءًا من المسؤولية الدينية والأخلاقية.

الصمود أمام الفتن والسيولة المعرفية

تصف الروايات عصر الغيبة بأنه زمن اختبار وفتن، وهو ما يضع الإنسان أمام تحديات فكرية ونفسية. فحين تتعدد الأصوات والمصادر، ويصبح الوصول إلى المعلومة سهلًا بينما يصعب التحقق من صحتها، تزداد الحاجة إلى ما يمكن تسميته «التقوى العلمية»؛ أي أن يتعامل الإنسان مع المعرفة بورع ومسؤولية، فلا ينقل ما لا يعلم، ولا يجزم بما لم يثبت، ولا يجعل الهوى بديلًا عن الدليل.

وقد ورد عن الإمام الباقر عليه السلام: «يأتي على الناس زمان يغيب عنهم إمامهم، فيأطون للثابتين على أمرنا في ذلك الزمان» [٣]. والثبات هنا لا يعني الجمود، بل الاستقرار الناتج عن بصيرة. فالإنسان الذي يمتلك جذورًا معرفية واضحة لا تهز كل شبهة عابرة، ولا يبدل قناعاته مع كل موجة إعلامية أو ثقافية. ومن هنا، فإن الصمود يحتاج إلى انضباط عقلي وأخلاقي معًا: عقل يرفض ويفحص، ونفس تتجنب التعصب والاندفاع، وضمير يرفض تزوير الحقائق حتى لو خالفت النتائج رغبات الإنسان.

العلم بوصفه مسؤولية اجتماعية

وفي عصر الغيبة يتحول العلم من شأن فردي إلى مسؤولية اجتماعية. فالعلماء والفقهاء والمفكرون والباحثون يتحملون دورًا في حماية المجتمع من التضليل والانحراف، وفي بناء بيئة معرفية تمنح الناس القدرة على الفهم السليم. وروى عن الإمام الهادي عليه السلام: «لولا من يبقى بعد غيبة قائمكم من العلماء الداعين إليه، والدالين عليه، والذابين عن دينه بحجج الله... لما بقي أحد إلا ارتد عن دين الله» [٤]. ويكشف هذا النص عن خطورة وظيفة العالم في زمن الغيبة؛ إذ لا يقتصر دوره على نقل المعلومة، بل يمتد إلى الدفاع بالحجة وبيان الحق وحفظ الوعي الديني. وتفرض هذه المسؤولية على صاحب المعرفة مستوى أعلى من النزاهة. فالعالم أو الباحث لا ينبغي أن يجعل العلم وسيلة للوجاهة أو النفوذ، بل أمانة تتطلب الدقة، والصدق في النقل، والاعتراف بحدود المعرفة، والتمييز بين القطعي والظني. ومن هنا تنشأ «التقوى العلمية»: التحري في النصوص والمصادر وعدم نسبة ما لا يثبت إلى الدين أو توظيف المعرفة لخدمة الأهواء.

الغيبية واختبار النضج الأخلاقي

من أعمق أبعاد الغيبة أنها تضع الإنسان أمام اختبار الأخلاق في غياب الرقيب الحسي المباشر. ففي غياب الإمام الظاهر، يصبح الالتزام بالقيم قائمًا على الوازع الداخلي والوعي، لا على الحضور المباشر للسلطة المعصومة. وتشير الروايات التي تمدح مؤمني آخر الزمان إلى قيمة الإيمان بالغيب والثبات على المبدأ، وقد ورد وصف من «أمنوا بسواد على بياض» [٥]، أي ممن آمنوا بما وصل إليهم من النصوص والهداية من دون المشاهدة المباشرة. وهذا النوع من الإيمان يفترض بناء شخصية مبدئية، يكون الصدق والعدل والأمانة فيها قيمًا ثابتة لا تتغير بتغير المصالح. فالمنتظر الحقيقي لا يختزل انتظاره في الترقب، بل يجعله دافعًا لإصلاح ذاته ومجتمعه، لأن الدولة العادلة لا يمكن أن تُبنى بثقافة الكذب والفساد والجهل. وتصبح الغيبة امتحانًا للنضج الأخلاقي: هل يستطيع الإنسان أن يبقى صادقًا حين لا يراقبه أحد؟ وهل يستطيع الباحث أن يكون أمينًا حين يستطيع تحريف

المعلومة؟ وهل يستطيع العالم أن يقول «لا أعلم» حين تكون الشهرة أسهل من الاعتراف بحدود المعرفة؟

من الانتظار السلبي إلى التمهيد الواعي

إن القراءة التي تجعل الغيبة مجرد زمن انتظار ساكن تفقد جزءًا مهمًا من معناها التربوي. فالتمهيد، وفق هذا الفهم، يبدأ ببناء الإنسان القادر على التفكير وتحمل المسؤولية، وبناء المجتمع الذي يحترم العلم والعدل والحجة. ولهذا فإن الاستقلال المعرفي لا يعني الاستغناء عن العلماء أو التراث، بل يعني التعامل الواعي معهم، والرجوع إلى أهل الاختصاص على أساس البصيرة لا التعصب، وفهم النصوص ضمن منهج يميز بين الدليل والتفسير. كما أن التقوى العلمية تعني أن يتحول البحث إلى مسؤولية أخلاقية: التثبت قبل النشر، ونسبة الأقوال إلى مصادرها، وعدم اقتطاع النصوص من سياقاتها، وعدم استغلال الدين لإسكات السؤال أو منع التفكير.

خاتمة: الغيبة مدرسة للعقل والمسؤولية

إن فلسفة الغيبة، في ضوء روايات أهل البيت عليهم السلام، يمكن فهمها بوصفها مدرسة للعقل والضمير، لا زمنيًا زائغًا ولا دعوة إلى الانسحاب من الحياة. فهي تضع الإنسان أمام مسؤولية مزدوجة: أن يحفظ إيمانه، وأن ينمي وعيه. الإنسان في عصر الغيبة مطالب بالعلم والتفقه والتحقيق، وبناء المناعة أمام الفتن، وتحويل المعرفة إلى التزام أخلاقي. وكلما ازدادت قدرة المجتمع على التفكير والنقد والتمييز، وارتفع مستوى النزاهة العلمية فيه، أصبح أكثر قدرة على حماية هويته من التضليل. ومن هنا تصبح «التقوى العلمية» جزءًا من التمهيد الحقيقي: أن يكون الباحث أمينًا، والعالم صادقًا، والمثقف مسؤولًا، والمؤمن واعيًا، وأن يدرك الجميع أن الكلمة والمعلومة والرواية أمانة. وبذلك تتحول الغيبة من حالة غياب إلى مشروع بناء؛ بناء للعقل الذي يبحث عن الدليل، وللنفس التي تثبت على المبدأ، وللمجتمع الذي يرفض الجهل والتضليل. فالانتظار الواعي ليس توقفًا عن الحركة، بل استعداد مستمر بالعلم والعمل والصدق، حتى يكون الإنسان جديرًا بحمل قيم العدل والهداية التي ينتظر ظهورها في صورتها الكاملة.



الاقتصاد الأمريكي

دراسة في واقعها الحالي (1)



د بلال الخليفة

أرقام، تحديات، وتحولات عالمية



الناتج القومي الإجمالي



29.3

تريليون دولار
(2024)الموازنة الاتحادية
السنتوية

7

تريليون دولار

الإيرادات العامة



5.3

تريليون دولار

العجز في الموازنة



1.7

تريليون دولار

ضريبة الدخل



50%

من إجمالي
الإيرادات العامة

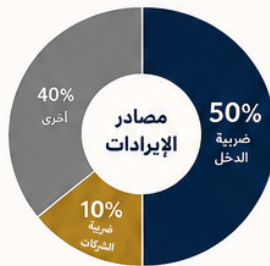
ضريبة الشركات



10%

حتى

هيكل الإيرادات الأمريكية



تشمل "أخرى"

• ضريبة الرواتب

• ضريبة الاستهلاك

• ضرائب الإنتاج والجمرك

• إيرادات أخرى

التحديات الرئيسية



عجز مزمن

عجز سنوي يقدر بـ 1.7 تريليون دولار بسبب ارتفاع النفقات وضعف الإيرادات غير الضريبية.



دين عام متصاعد

تجاوز الدين الحكومي 34 تريليون دولار (أكثر من 100% من الناتج المحلي).



اعتماد مفرط على الضرائب

إيرادات تعتمد بنسبة كبيرة على ضريبة الدخل والشركات.



تضخم وأسعار فائدة مرتفعة

تحديات مستمرة تؤثر على النمو والاستثمار والقوة الشرائية.

من معيار الذهب إلى الدولار الورقي: رحلة فقدان الغطاء الذهبي



1944

البوند الاسترليني العملة العالمية والإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.



1944

اتفاقية بريتون وودز ربط العملات بالدولار وربط الدولار بالذهب (35 دولارًا للأونصة).



1971

نكسة نكسون الرئيس ريتشارد نكسون يعلن وقف تحويل الدولار إلى ذهب بشكل أحادي.



ما بعد 1971

نظام العملات العائمة فقد الدولار غطاءه الذهبي وأصبح سعره يتحدد وفق العرض والطلب.



النتيجة

تراجع كبير في قيمة الدولار مقوما بالذهب والعملات الرئيسية طوال السبعينيات حتى اليوم.

الآثار المباشرة لقرار عام 1971



3

ارتفاع معدلات التضخم

طباعة المزيد من الدولار وفقدان الغطاء الذهبي أدى إلى موجة تضخمية حادة في الولايات المتحدة والعالم، مما أضعف القوة الشرائية للدولار محلياً ودولياً.



2

الانتقال إلى سعر الصرف الحر

فقد الدولار قيمته المستقرة المدعومة بالذهب. وبدأت قيمته تتحدد بناءً على العرض والطلب في الأسواق المالية العالمية، مما أدى إلى تقلبات واسعة وهبوط قيمته.



1

انخفاض وانهاية القيمة الرسمية

إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب (بقيمة 35 دولارًا للأونصة) وفك ارتباط العملات الأخرى به تسبب بانخفاض كبير في قيمته أمام العملات الرئيسية.

مكانة الاقتصاد الأمريكي عالمياً (2024)



25%

من الناتج المحلي العالمي



أكبر اقتصاد في العالم



الدولار

عملة الاحتياط الأولى عالمياً (حوالي 58% من الاحتياطيات).



مركز مالي

وتقني عالمي متقدم

الخلاصة

الاقتصاد الأمريكي ما زال الأكبر عالمياً، لكنه يواجه تحديات بنيوية عميقة:

- عجز مزمن ودين متصاعد.
- اعتماد كبير على الضرائب والاقتراض.
- تضخم وأسعار فائدة مرتفعة.
- فقدان الغطاء الذهبي عام 1971 كان نقطة تحول حاسمة غيرت النظام المالي العالمي إلى الأبد.



المعادلة الجديدة تتطلب توازناً بين النمو والاستدامة، وإلا فإن الضغوط الاقتصادية ستستمر

الاقتصاد الأمريكي... دراسة في واقعها الحالي (١)

د بلال الخليفة

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
الصفحة
٣٠

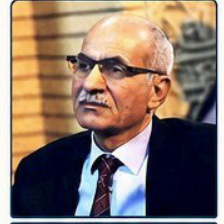
يُعد الاقتصاد الأمريكي من أكبر اقتصادات العالم وأكثرها تأثيراً في النظام المالي الدولي. ووفق البيانات الرسمية لعام ٢٠٢٤، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للولايات المتحدة نحو ٢٩ تريليون دولار، فيما بلغت النفقات الفيدرالية قرابة ٦,٧٥ تريليونات دولار، مقابل إيرادات بنحو ٤,٩٢ تريليونات، ليسجل العجز نحو ١,٨٣ تريليون دولار. وتشكل الضرائب المصدر الرئيس للإيرادات؛ فقد بلغت ضرائب الدخل الفردي نحو ٢,٤٣ تريليون دولار، أي قرابة نصف الإيرادات الفيدرالية، بينما بلغت ضرائب دخل الشركات نحو ٥٣٠ مليار دولار، أي ما يقارب ١١٪ من الإيرادات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تمثل حصة ضرائب الشركات من الإيرادات العامة، وليست معدل الضريبة القانونية على الشركات، الذي يبلغ ٢١٪. ولا يمكن فهم القوة الاقتصادية الأمريكية من خلال حجم الناتج أو الموازنة وحدهما، بل يجب النظر أيضاً إلى مكانة الدولار في النظام النقدي العالمي. فالتاريخ الاقتصادي الحديث يبين أن الحروب الكبرى كثيراً ما تسرع انتقال القوة بين الدول، وتعيد تشكيل المؤسسات المالية والعملات الدولية. غير أن الحرب لا تعمل وحدها؛ إذ تتفاعل معها عناصر الإنتاج، والديون، والتجارة، والقدرة الصناعية، والثقة بالمؤسسات. قبل الحرب العالمية الثانية، كان الجنيه الإسترليني من أهم عملات التجارة والاحتياط الدولية، مستفيداً من اتساع الإمبراطورية البريطانية ومكانة لندن المالية. لكن الحرب استنزفت بريطانيا اقتصادياً ورفضت مديونيتها، في وقت خرجت فيه الولايات المتحدة بقوة صناعية ومالية غير مسبوقه واحتياطيات ضخمة من الذهب. وهكذا انتقل مركز الثقل المالي تدريجياً من لندن إلى واشنطن. ومن المهم عدم اختزال انتقال المركز المالي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة في قرار سياسي منفرد أو تفاوض واحد. فقد خرجت بريطانيا من الحرب مثقلة بالديون، وتراجعت قدرتها على تمويل شبكة إمبراطورية واسعة، بينما تحولت الولايات المتحدة إلى قوة صناعية ودائنة رئيسة في المعسكر الغربي. ولذلك كانت هيمنة الدولار نتيجة تغير في ميزان القوة الاقتصادية قبل أن تكون نتيجة نصوص اتفاقية نقدية. وفي عام ١٩٤٤، وقبل انتهاء الحرب، اجتمعت وفود ٤٤ دولة في بريتون وودز بالولايات المتحدة لوضع أسس نظام نقدي دولي جديد. وكان النقاش الرئيس بين المشروع البريطاني المرتبط بجون ماينارد كينز والمشروع الأمريكي الذي قاده هاري دكستر وايت. وانتهت المفاوضات إلى نظام ترتبط فيه العملات بالدولار

المالي العالمي. فقد تراجعت قيمة العملة الأمريكية مقابل عدد من العملات الرئيسية والذهب خلال السبعينيات، وازدادت تقلبات أسعار الصرف. لكن ربط التضخم الأمريكي بإلغاء الغطاء الذهبي وحده يمثل تبسيطاً غير دقيق؛ فالتضخم كان قد بدأ بالصعود قبل قرار نيكسون، ثم تفاقم بفعل مجموعة من العوامل، من بينها السياسات النقدية والمالية التوسعية وصدّات أسعار النفط خلال السبعينيات. والأهم أن إنهاء قابلية تحويل الدولار إلى الذهب لم يؤد إلى انهيار مكانته الدولية كما توقع البعض. فقد استمر الدولار في أداء دور مركزي في التجارة والاحتياط والتمويل العالمي، مستنداً إلى حجم الاقتصاد الأمريكي، وعمق أسواقه المالية، وسهولة سندات الخزنة، وقوة المؤسسات، واستمرار استخدام الدولار في نسبة كبيرة من المعاملات الدولية. وهنا تظهر مفارقة القوة النقدية الأمريكية. فقد خرجت الولايات المتحدة من قيد الذهب، لكنها لم تخرج من قيد الثقة. ففي النظام القديم استمد الدولار جزءاً من مصداقيته من إمكانية تحويله إلى الذهب، أما بعد انهيار بريتون وودز فأصبحت الثقة مرتبطة بدرجة أكبر بقوة الاقتصاد الأمريكي، واستقرار مؤسسته، وقدرته على إدارة الدين والتضخم، ومصادقية سياسته النقدية. ولهذا فإن العجز المالي وارتفاع الدين لا يعينان تلقائياً قرب انهيار الدولار، كما أن استمرار هيمنته لا يعني أنها مضمونة إلى الأبد. فالعملات الدولية تفقد مكانتها عادة بصورة تدريجية عندما تتغير موازين الإنتاج والتجارة والتمويل، أو عندما تظهر بدائل موثوقة تمتلك أسواقاً عميقة ومؤسسات مستقرة وقابلية واسعة للتحويل. إن الدرس الأهم من انتقال الصدارة من الجنيه الإسترليني إلى الدولار، ثم من بريتون وودز إلى نظام العملات العائمة، هو أن النظام النقدي العالمي ليس ثابتاً. فالحروب قد تسرع التحول، لكنها لا تصنعه وحدها؛ إذ يحدد مصير العملة في النهاية مجموع القوة الاقتصادية والمالية والمؤسسية للدولة التي تصدرها. ومن هنا، فإن السؤال الحقيقي اليوم ليس ما إذا كان الدولار مرتبطاً بالذهب، بل ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على المحافظة على الثقة التي سمحت لعمليتها بأن تصبح محور النظام المالي العالمي. فكما أسهمت الحرب العالمية الثانية في إنهاء حقبة مالية قديمة وولادة نظام جديد، فإن أي تحول عالمي مقبل سيظهر عندما تتغير موازين القوة الحقيقية التي تقف خلف العملات، لا بمجرد تغير شكل الغطاء النقدي.

ضمن أسعار صرف ثابتة قابلة للتعديل، بينما ارتبط الدولار بالذهب بسعر رسمي قدره ٣٥ دولاراً للأونصة. وبذلك أصبح الدولار محور النظام النقدي الجديد. إلا أن قابلية التحويل إلى الذهب لم تكن تعني أن كل فرد يستطيع التوجه إلى الخزنة الأمريكية واستبدال دولاراته بالذهب؛ ففي المرحلة التي اكتمل فيها تشغيل النظام كانت التسويات الدولية والتحويل إلى الذهب تتم أساساً بين السلطات النقدية الرسمية. في البداية، بدا النظام مستقراً. فقد كانت أوروبا واليابان تعيدان بناء اقتصاديهما، وكان الطلب على السلع والدولارات الأمريكية مرتفعاً، كما امتلكت الولايات المتحدة قسماً كبيراً من احتياطيات الذهب الرسمية في العالم. لكن نجاح النظام نفسه خلق معضلة بنوية: الاقتصاد العالمي كان يحتاج إلى المزيد من الدولارات لتمويل التجارة والاحتياطيات، بينما كان تراكم الدولارات في الخارج يضعف قدرة واشنطن على تحويلها جميعاً إلى ذهب بالسعر الرسمي. وقد عُرف هذا التناقض لاحقاً بـ«معضلة تريفين»: فلكي يوفر النظام العالمي السيولة اللازمة، كان على الولايات المتحدة ضخ الدولارات إلى الخارج، لكن تزايد تلك الدولارات كان يضعف الثقة بإمكانية تحويلها جميعاً إلى ذهب. وهكذا حمل النظام في داخله تناقضاً بين حاجة العالم إلى الدولار وحاجة الدولار إلى المحافظة على مصداقيته الذهبية. ومع اتساع الإنفاق الأمريكي في الستينيات، بما في ذلك كلفة حرب فيتنام والبرامج الداخلية، ازدادت الضغوط التضخمية واتسع عجز ميزان المدفوعات. كما أصبحت الاقتصادات الأوروبية واليابانية أكثر تنافسية، وتزايد حجم الدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة مقارنة باحتياطياتها الذهبية. وبدأت بعض الحكومات والبنوك المركزية تسعى إلى تحويل جزء من أرصدها الدولارية إلى ذهب، فاشتد الضغط على الخزنة الأمريكية. وبلغت الأزمة ذروتها في أغسطس/آب ١٩٧١، عندما أعلن الرئيس ريتشارد نيكسون وقف قابلية تحويل الدولار إلى الذهب. وعُرفت الخطوة لاحقاً باسم «صدمة نيكسون». ولم يكن القرار مجرد إجراء نقدي تقني، بل كان اعترافاً بأن الولايات المتحدة لم تعد مستعدة لاستمرار في الالتزام الذهبي بالشروط القديمة. ومع أن قرار ١٩٧١ مثل بداية النهاية الفعلية لنظام بريتون وودز، فإن الانتقال إلى التعويم لم يحدث في ليلة واحدة. فقد جرت محاولة لإعادة تنظيم أسعار الصرف عبر اتفاقية سميتشوسيان في أواخر عام ١٩٧١، إلا أن الضغوط استمرت، وبحلول عام ١٩٧٣ انتقلت العملات الرئيسية إلى نظام أكثر مرونة وتعويماً. وكان لهذا التحول أثر عميق في الدولار والنظام

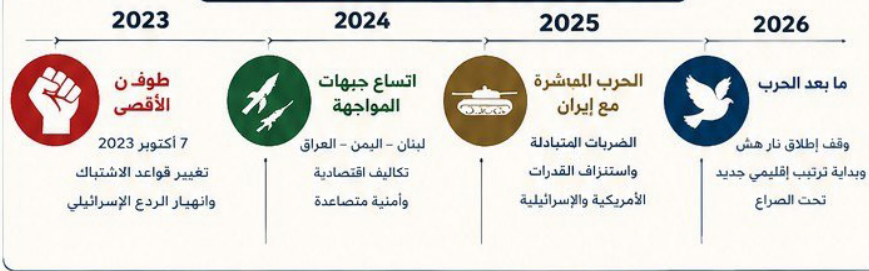


بعد حرب الثلاثة أعوام بالمنطقة؛ ما مصير العرب؟



د. محمود الهاشمي

حرب الثلاثة أعوام في المنطقة (2026-2026)



النتائج الكبرى للحرب

- استنزاف قوى عسكرية لإسرائيل والولايات المتحدة
- تراجع الهيبة الأمريكية وتصعد الردع
- صعود قوى إقليمية جديدة
- تحول القضية الفلسطينية إلى مركز الوعي العالمي

أين تقف الدول العربية؟

- الخليج العربي**
تحالفات أمنية مع واشنطن وقلق من صعود إيران وتركيا
- مصر**
أزمة اقتصادية خانقة تركيز على البقاء الداخلي
- بلاد الشام**
أزمات سياسية واقتصادية مزمنة وتدخلات خارجية مستمرة
- المغرب العربي**
انقسامات داخلية وتحديات تنمية وأمنية

خريطة النفوذ بعد الحرب



موازن القوى الجديدة

- تركيا**
توسيع النفوذ العسكري والاقتصادي في الشمال السوري والعراق والخليج
- إيران**
تعزيز المحور الإقليمي رغم الضربات والتكلفة العالية
- إسرائيل**
تركيز على الأمن ومنع تهديدات إقليمية طويلة الأمد
- الولايات المتحدة**
انسحاب تدريجي وإعادة تموضع وخسارة الثقة

التحديات التي تواجه العرب

- غياب المشروع العربي الموحد
- أزمات اقتصادية ومديونية مرتفعة
- انقسام سياسي وتبعية للخارج
- ضعف مؤسسات الدولة والجيش والتنمية

السيناريوهات المحتملة لمستقبل المنطقة

- نهضة عربية**
السعادة القرار العربي وبناء مشروع تنموي وأمني موحد
- توازن هش**
توافقات مؤقتة بين القوى الكبرى مع أزمات متكررة
- صراع ممتد**
استمرار الحروب بالوكالة وتآكل الدول والمجتمعات

الفرص المتاحة للعرب

- وعي شعبي متزايد ورفض للوصاية
- ثروات وإمكانات بشرية هائلة غير مستغلة
- إمكانية بناء تحالفات إقليمية جديدة
- تكنولوجيا وطاقات جديدة للاستثمار

خارطة طريق لاستعادة الدور العربي



66

الخلاصة

حرب الثلاثة أعوام غيرت وجه المنطقة وأظهرت أن زمن الهيمنة الأحادية قد انتهى. مستقبل العرب يتوقف على قدرتهم على التحول من متفرجين على التاريخ إلى صناع له ، عبر مشروع عربي جديد يستند إلى الوحدة والتنمية والقرار المستقل.



بعد حرب الثلاثة اعوام بالمنطقة ؛ مامصير العرب ؟

د. محمود الهاشمي

يكاد يتفق كثير من المراقبين على أن النظام الدولي يمر بمرحلة تحول عميقة، وأن الشرق الأوسط سيكون من أكثر المناطق تأثراً بهذه التحولات. وقد أسهمت معركة «طوفان الأقصى» في تسريع هذا المسار، لأنها أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة النقاش السياسي والإعلامي العالمي بعد سنوات من محاولات اختزالها في شأن فلسطيني داخلي أو ملف تفاوضي محدود. وقبل هذه الحرب كانت الدعوات إلى التطبيع تتوسع في المنطقة، فيما بدا أن جزءاً من الخطاب السياسي العربي يتعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها عبئاً يمكن تجاوزه. لكن التطورات اللاحقة أعادت فلسطين إلى قلب الانتخابات والجامعات والإعلام والرأي العام في دول عديدة، وأظهرت أن القضية ما زالت قادرة على التأثير في اتجاهات السياسة الدولية.

تحولات دولية تتجاوز الشرق الأوسط

لم تأت هذه التحولات من فراغ. فالصعود الصيني، وعودة النزعات الاستقلالية في أميركا اللاتينية، واتساع التنافس بين القوى الكبرى، وتنامي الاعتراض على التفرد الأميركي في عدد من الملفات، كلها مؤشرات على عالم أكثر تعديدية. كما أن وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة في ولايتين يعكس تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية داخل الولايات المتحدة نفسها. فالمجتمع الأميركي يشهد انقسامات عميقة حول دور بلاده في العالم، وكلفة الحروب، والهجرة، والاقتصاد، وهوية الدولة. وفي هذا السياق، فإن أي مواجهة واسعة في الشرق الأوسط لا تقرأ فقط من زاوية عسكرية، بل أيضاً من زاوية كلفتها على الاقتصاد الأميركي، والرأي العام، والتحالفات الدولية، وقدرة واشنطن على الاستمرار في إدارة أزمات متعددة في وقت واحد.

السؤال العربي الغائب

المشكلة الأعمق تكمن في أن العالم يتغير بسرعة، بينما لا تبدو لدى الدول العربية رؤية جماعية واضحة لمرحلة ما بعد التحولات الكبرى. والسؤال الذي ينبغي طرحه ليس فقط: ماذا لو انسحبت القوات الأميركية من بعض مناطق الشرق الأوسط؟ بل أيضاً ما البديل العربي؟ وهل توجد منظومة أمنية واقتصادية وسياسية تستطيع ملء الفراغ من دون الانهيار لقوة خارجية أخرى؟ فالعالم العربي يضم مئات الملايين من السكان، ويمتلك الطاقة والممرات البحرية والأسواق والثروات البشرية والموقع الجغرافي، لكنه ما يزال أقل من قدراته في بناء مشروع مشترك طويل الأمد والمشكلة ليست في نقص الموارد، بل في ضعف التنسيق، وتضارب الأولويات، والانشغال

بالخلافات الثنائية على حساب المصالح الكبرى.

السعودية والخليج واختبار الأمن الذاتي

شهدت السعودية خلال السنوات الماضية قمماً مهمة مع الصين، ودول الخليج، والدول العربية والإسلامية، كما أعادت علاقتها مع إيران، ودخلت في مسارات جديدة لتنويع شراكاتها الدولية. لكن القيمة الحقيقية لأي تحول لا تقاس بعدد القمم، بل بقدرة على إنتاج مؤسسات وسياسات دائمة. فإذا أرادت دول الخليج تخفيف اعتمادها على المظلات الأمنية الخارجية، فإنها تحتاج إلى استثمارات أكبر في الدفاع الجوي، والأمن البحري، والتصنيع العسكري، والبحث العلمي، وتكامل المعلومات والإنذار المبكر، ولا يكفي امتلاك السلاح إذا لم ترافقه عقيدة دفاعية، وكوادر وطنية، وقدرة صناعية وصيانة محلية، وآليات لاتخاذ القرار المشترك. ومن هنا يمكن فهم الاتفاقات الدفاعية الجديدة بين السعودية وتركيا وباكستان بوصفها محاولة لتنويع الخيارات، لا دليلاً تلقائياً على قيام نظام أمني متكامل.

المقاومة ومسألة السلاح والسيادة

أحد أكثر الملفات حساسية في المنطقة يتعلق بسلاح القوى المسلحة خارج الجيوش النظامية، ولا سيما في العراق ولبنان واليمن وفلسطين. وتطرح بعض القراءات أن الضغوط الدولية الرامية إلى نزع هذا السلاح تخدم أيضاً حسابات إسرائيلية وأميركية. لكن في المقابل، فإن مفهوم السيادة لا يمكن اختزاله في شعار، ولا يمكن تجاهل حق الدولة في احتكار قرار الحرب والسلام. التحدي الحقيقي هو بناء صيغة تحمي حق المجتمعات في الدفاع عن نفسها، وفي الوقت نفسه تمنع تعدد مراكز القرار العسكري داخل الدولة. وهذا لا يتحقق بالإملاءات الخارجية ولا بالفوضى الداخلية، بل عبر مؤسسات وطنية قوية واستراتيجية دفاعية معلنة وخاضعة للقانون. فالمقاومة، إذا أُريد لها أن تتحول إلى عنصر قوة مستدام، يجب ألا تكون بديلاً عن الدولة، بل جزءاً من مشروع وطني يحمي المجتمع ويمنع استخدام السلاح في الصراعات الداخلية.

أزمة المشروع العربي

لقد جرب العرب خلال القرن الماضي تيارات قومية وإسلامية وليبرالية ويسارية متعددة، لكن كثيراً من هذه التجارب لم يتحول إلى مؤسسات ناجحة قادرة على إنتاج دولة حديثة مستقرة. وفي الوقت الذي تطور فيه تركيا وإيران وإسرائيل صناعاتها الدفاعية وتستثمر في التكنولوجيا والبحث العلمي، ما تزال دول عربية عديدة تعاني من أزمات التعليم والبطالة والديون وضعف التصنيع. لذلك فإن الحديث عن «قوة الأمة» لا ينبغي أن يقتصر على السلاح، بل يجب أن يشمل الجامعة والمصنع والمختبر وشبكات النقل والاقتصاد الرقمي والأمن الغذائي والطاقة. فالدولة التي لا تنتج ما تحتاج إليه ستبقى أكثر عرضة للضغط، مهما كان خطابها السياسي مرتفعاً.

العراق وسوريا في قلب التحول

يواجه العراق هذه التحولات وهو ما يزال يعاني من هشاشة في مؤسساته السياسية، وتداخل المصالح الخارجية، وضعف القدرة على بناء قرار وطني موحد. ولذلك فإن أي تغير في موازين القوى الإقليمية انعكس عليه مباشرة. أما سوريا، فقد دفعت ثمناً هائلاً من الحرب والعقوبات والانقسام والتدخلات الخارجية. وأياً كانت المواقف من السلطة أو المعارضة، فإن إعادة بناء الدولة والمجتمع يجب أن تتقدم على تحويل البلاد إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية. فالتحدي أمام العراق وسوريا، كما أمام بقية المنطقة، هو الانتقال من موقع الساحة إلى موقع الدولة التي تمتلك قرارها ومشروعها الاقتصادي والأمني.

رسائل إلى القادة العرب

تفرض التحولات الحالية جملة من الأولويات. أولها أن قوة الأمة لا تعني إلغاء سيادة الدول، بل بناء سيادات متعاونة تدعم بعضها بعضاً. وثانيها الانتقال من التضامن في البيانات إلى المصالح والمشاريع المشتركة. كما ينبغي إدارة الخلافات العربية من دون تحويلها إلى قطيعة، والاهتمام بالشعوب عبر التعليم والعمل والعدالة والخدمات، لأن الاستقرار لا يصنعه الأمن وحده. ويحتاج العرب كذلك إلى تكتل اقتصادي حقيقي يستثمر المال والطاقة والأسواق والموارد البشرية، وإلى ترسيخ القيم الدينية باعتبارها مصدراً أخلاقياً للوحدة لا أداة للخلاف. أما أمن المنطقة، فلا ينبغي أن يبقى رهناً باستقدام القوى الأجنبية، بل يجب بناء قدرة دفاعية عربية تدريجية، مع الانفتاح في الوقت نفسه على دول الجوار والاستفادة من خبراتها وفق المصالح المتبادلة.

الخاتمة

إن «طوفان الأقصى» لم يكن حدثاً فلسطينياً معزولاً، بل لحظة كشفت هشاشة كثير من الترتيبات الإقليمية، وأعادت طرح أسئلة الهوية والسيادة والأمن والمشروع العربي. غير أن استعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة لا تكفي وحدها لصناعة مستقبل مختلف. فالعرب بحاجة إلى مشروع يربط فلسطين بالتنمية، والسيادة بالاقتصاد، والأمن بالعلم، والتضامن بالمؤسسات. العالم يتغير، والقوى الكبرى تعيد ترتيب مواقعها. والسؤال الحاسم ليس من سينتصر في صراع دولي بعينه، بل ما إذا كان العرب سيظلون ينتظرون نتائج الصراع كي يلتحقوا بالمنتمين، أم سينبئون لأنفسهم موقعاً مستقلاً في النظام الدولي الجديد. فالفرصة الحقيقية ليست في انتظار انهيار قوة وصعود أخرى، بل في بناء قوة عربية قادرة على حماية مصالح شعوبها، وصيانة استقلال دولها، والدفاع عن القضايا العادلة بوسائل سياسية واقتصادية وقانونية أكثر فاعلية واستدامة.



مركز دراسات الشهيد الخامس



هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:



اللجنة
السياسية
الأمنية



اللجنة
الثقافية
الاجتماعية



اللجنة
الاقتصادية



لجنة
الأدب
والفن

شَكَرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيّمة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.





مركز دراسات الشهيد الخاوي

مركز دراسات الشهيد الخاوي

